

المنتدى التونسي

للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

أمننة الهجرة

تصدير الحدود وعسكرتها

في السياسة الأوروبية التونسية

خالد طبابي

تقييم ومراجعة زهير بن جئات

الفهرس

| | |
|----|--|
| 6 | مقدّمة |
| 8 | 01 في نشأة المقاربة الأمنية للهجرة تسييس الهجرة وأمننتها |
| 9 | 1.1 البنية الخطابية: نقطة بداية تسييس قضيّة الهجرة وأمننتها |
| 11 | 2.1 مبررات سياسة الأمانة |
| 11 | 1.2.1 الهجرة كتهديد للأمن المجتمعي |
| 14 | 2.2.1 تأكيد نظرية صدام الحضارات والإسلاموفوبيا في السياسة الأوروبية |
| 15 | 3.2.1 تغيير التركيبة الديموغرافية |
| 16 | 4.2.1 الأزمة السوسيو - اقتصادية. |
| 17 | 5.2.1 المشاكل الصحيّة والبيئية. |
| 19 | 6.2.1 دور الوسائل الإعلامية في عملية الأمانة. |
| 21 | 3.1 تسييس الهجرة وأمننتها: خاصيّة الأنظمة الشعبوية واليمينية |
| 23 | 02 التعاون الأوروبي التونسي في قضيّة الهجرة التطورات والأهداف |
| 27 | 1.2 التعاون الأمني الأوروبي - التونسي |
| 30 | 2.2 عمليات إدارة الحدود التي يدعمها الاتحاد الأوروبي في تونس: أمثلة للفهم |
| 31 | 2.3 المساعدات التنموية كوسيلة لتشديد الرقابة الحدودية |
| 34 | 4.3 أي دور للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة؟ |
| 36 | 03 نتائج السياسة الأوروبية التونسية في قضيّة الهجرة |
| 36 | 1.3 المستفيدون |
| 37 | 2.3 الخاسرون |
| 41 | خاتمة |

مقدّمة

في عالمنا المعاصر، وما بين ضفتيّ البحر الأبيض المتوسط، أصبحت قضية الهجرة أحد المحاور الأساسية التي ألهمت التيارات الشعبوية واليمينية. تتقاطع هذه الأنظمة في سياسة إدارة الهجرة والحدود، والتضييق على حرية التنقل ومنع المهاجرين غير النظاميين من الوصول إلى الضفة الشمالية للمتوسط. وهكذا ساهمت السياسات الهجرية والعلاقات الأوروبية التونسية غير المتكافئة في إبادة تاريخ وحضارة كانت تتقاسمها شعوب ضفتيّ المتوسط عبر التاريخ، حيث صار كلّ شعب يتماهى مع أمة أو دولة أو إقليم تحدّه حدود، وكأننا أمام نهاية حركة الإنسان.

في سياق تسارع حركات الهجرة غير النظامية خاصة بعد التحولات السياسية التي عاشتها تونس والمنطقة العربية بعد سنة 2011،¹ وفي ظرفية تنوعت فيها طرق ومسالك العبور²، لم تعد سياسة عسكرة الحدود حكرا على دول الاتحاد الأوروبي، فهذه الأخيرة، لم تنجح فقط على ما يبدو في تصدير الحدود، بل نجحت أيضا في تصدير السياسات الهادفة لنبذ المهاجرين وإقرار الحدود التقييدية في دول الجنوب.

بهدف وقف حرية التنقل، وإنشاء مناطق تخزين المهاجرين خارج حدودها، تعتمد سلطات دول الاتحاد الأوروبي على بنية خطابية مرتبطة بعدد المبررات وتتداخل فيها عديد الديناميكيات هدفها نبذ المهاجرين من جهة، وإنشاء شراكات واتفاقيات أوروبية تونسية ترمي الحد من وصول المهاجرين إلى أراضي المجال الأوروبي من جهة أخرى.

ومن هذا المنظور، وباعتبار أنّ سياسات تصدير الحدود وعسكرتها هي حالة منظومية ونسقية وليست عفوية، يسعى هذا المقال إلى تقديم قراءة علمية يوضح من خلالها ديناميكيات عملية تسييس الهجرة وأمننتها في السياسة الأوروبية التونسية وذلك من خلال نموذج تحليلي يتعلق بعمليتي الأمننة والتسييس، وذلك عبر العودة إلى المرجعية الفكرية للتيارات المناهضة للمهاجرين ومن خلال بعض الأمثلة الحيّة التي تعزز الجهاز النظري والتحليلي. وهكذا يحاول هذا المقال الإجابة عن إشكالية مركزية مفادها:

¹ في سنة 2011 وصل حوالي 26710 مهاجر غير نظامي إلى السواحل الإيطالية انطلاقا من الشواطئ التونسية. في: "ملخص دراسة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية، أكتوبر 2017.

حول عدد المهاجرين غير النظاميين في تونس، بشكل عام لا توجد بيانات رسمية توثق عددهم. ولكن وفقا لرئيسة بعثة المنظمة الدولية للهجرة بتونس لورينا لاندو Lorena Lando فإن عدد المهاجرين المقيمين في تونس في سنة 2018 يصل إلى 75500 مهاجرا، في حين يقدر عدد اللاجئين بـ 777 شخصا، غالبيتهم من السوريين. ولا تأخذ هذه الأرقام بعين الاعتبار مئات الآلاف من المواطنين الفارين من ليبيا بسبب الحرب منذ سنة 2011. في:

<https://www.webdo.tn/fr/actualite/national/oim-plus-de-75-mille-migrants-vivent-en-tunisie/154233>.

² بعد تشديد الرقابة في البحر الأبيض المتوسط، هاجر العديد من التونسيين بطريقة غير نظامية إلى المنطقة الأوروبية عبر معابر برية أخرى، مثل معبر مليبية الاسباني، والذي ينطلق من المملكة المغربية، أو عن طريق دول البلقان وصولا إلى النمسا.

كيف يتم تحويل ظاهرة الهجرة والتنقل باعتبارها ظاهرة اجتماعية واقتصادية وانسانية وتاريخية وحضارية إلى قضية أمنية؟ وكيف تتم عملية إدارة الحدود وتشديد الرقابة بالمنطقة الأوروبية التونسية؟ وماهي النتائج المحتملة للسياسات الهجرة التي اكتملت ملامحها في السنوات الأخيرة بشكل متزامن في المجال الأوروبي وفي تونس؟

01 | في نشأة المقاربة الأمنية للهجرة تسييس الهجرة وأمنيتها

منذ اتفاقية شنغان، وفي سياق انهيار المعسكر السوفياتي وحرب الخليج الثانية وتوسع الخيارات النيوليبرالية منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي، بدأ التجسيد السياسي للعلاقة بين الهجرة والأمن يأخذ طابعاً رسمياً في أوروبا، حيث يتم التعامل مع الهجرة كمسألة أمنية، تماماً كما يتم التعامل مع الإرهاب والجريمة أو يكاد. ومن بين أمور أخرى، فإن هذه النظرة الأمنية للهجرة قد تعززت بشكل كبير بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة. في ذلك الوقت، من خلال التأكيد على العلاقة بين الهجرة الدولية والأمن، لم تعزز الحكومات الأوروبية الضوابط الحدودية الخارجية فقط، بل عززت أيضاً الضوابط الداخلية. قد يستغرق الأمر وقتاً طويلاً لإعادة بناء عملية إضفاء الطابع الإشكالي على ظاهرة الهجرة في بلدان أوروبا. ويكفي أن نقول إن صورة "غزو المهاجرين"، التي غالباً ما تُستخدم في الخطاب السياسي، لا يبدو أنها تفقد حيويتها، حيث لا تزال الجهات السياسية الفاعلة تتبناها بشكل منهجي.³ لذلك فإن البنية الخطابية هي نقطة بداية أمنة الهجرة.

³ Lorenzo Gabrielli « *Les enjeux de la sécurisation de la question migratoire dans les relations de l'Union européenne avec l'Afrique. Un essai d'analyse* ». Politique européenne, vol 2, n° 22, 2007, pp 149 - 173, p 151.

1.1 البنية الخطابية: نقطة بداية تسييس قضية الهجرة وأمنيتها

تحاول الأدبيات المخصصة لمعالجة عمليات التسييس الإجابة على سؤال يبدو بسيطاً: كيف يُمكن لموضوع لم يتم التعامل معه سابقاً على أنه سياسي أن يصبح كذلك (سياسي)؟⁴

تؤكد مريم آيت عودية، ومنية بناني الشرايبي، وجان غابريال كونتامين، على أنّ الأدبيات (خاصة أدبيات جاك لاغروي⁵ Jacques Lagroye) قد أثارت ثلاثة إشكاليات ومداخل مرجعية من زاوية التسييس: (1) تسييس الجهات الفاعلة والمجموعات والقضايا، (2) الأنشطة والممارسات، (3) عمليات التسييس وإعادة التسييس Repolitisation.⁶

بالنسبة لجميع هذه الإشكاليات، فإن عملية التسييس هي بناء اجتماعي تبدو أكثر إغراء مقارنة بأفكار أخرى. لا يتعلق الأمر بالتساؤل هنا إذا كانت قضية ما أو فرد ما مسيئاً أم لا، بل يتعلق بتسليط الضوء، بشكل متزامن وغير متزامن، على الآليات الاجتماعية المرتبطة بعملية التسييس. وقد قدمت هذه الديناميكية تعريفات مختلفة للتسييس. ومن بين العديد من التعاريف، نُقدم بشكل خاص تعريف جاك لاغروي والذي يرى التسييس بأنه "إعادة تأهيل الأنشطة الاجتماعية الأكثر تنوعاً، إعادة التأهيل التي تنتج عن اتفاق عملي بين الفاعلين الاجتماعيين الذين يميلون، لأسباب متعددة، إلى انتهاك مساحات نشاط التمايز أو التشكيك فيها"⁷. وفي حالة اعتبار أن التسييس هو طلب أو فعل لنقل قضية ما إلى المجال السياسي، وبذلك يجعل القضية غير مسيسة في السابق. فإننا نعتقد أن الجمع بين التسييس والأمننة سيسمح لنا باقتراح طرق جديدة للبحث.⁸

ظهر مفهوم الأمننة في مدرسة كوبنهاغن في الدنمارك، وهو يعني "تحويل أي موضوع إلى قضية أمنية، حيث يقدمها الفاعلون على أنّها تهديد لوجودهم ويتقبلها الجمهور"⁹. ويؤكد باري بوزان¹⁰ أنّ "إضفاء الطابع الأمني على مجال معيّن يتم عبر عملية خطابية لغوية، إذ يعمل هذا الخطاب على الاستدلال بوجود تهديد يمس البقاء المادي والمعنوي لمرجعية أمنية ما، قد تكون الفرد أو الجماعة، أو الدولة أو الهوية"¹¹.

⁴ Philippe Bourbeau, « *Politisation et sécuritisation des migrations internationales : une relation à définir* », Critique internationale, vol 4 n° 61, 2013, pp 127 - 145, p 128.

⁵ عالم اجتماع فرنسي متخصص في علم الاجتماع السياسي.

⁶ Myriam Aït-Aoudia, Mounia Bennani-Chraïbi, Jean-Gabriel Contamin, « *Contribution à une histoire sociale de la conception lagroyenne de la politisation* », Critique internationale, vol 3, n° 48, 2010, pp 207 - 220, p 216-217.

⁷ Philippe Bourbeau, *Op.Cit.* P 131.

⁸ Ibid.

⁹ مرسي مشري، أمننة الهجرة غير الشرعية في السياسات الأوروبية: الدوافع والانعكاسات، مجلة سياسات عربية، العدد 15، تموز/ يوليو، 2015، ص 61-72، ص 63.

¹⁰ Barry Buzan، عالم سياسية بريطاني، وأستاذ العلاقات الدولية في كلية لندن للاقتصاد، وجامعة كوبنهاغن.

¹¹ يوسف كريم، تحولات الهجرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط: حالة المغرب نموذجاً، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، 2021، ص 27.

بالاعتماد على أعمال جون أوستن¹² وكارل شميت¹³، طرح باري بوزان وآخرون فكرة أنّ هذه العملية تشير إلى ما يُعرف بفعل اللغة. لطالما اعتقد الفلاسفة أنه لا يوجد سوى بيانات الحقائق، حول ما هو صحيح أو خاطئ. لكن جون أوستن سلط الضوء على وجود عبارات أدائية Performatives لا تكتفي بوصف حالة أو واقع، بل "تفعل" شيئاً ما، مثل جملة "أعلنكما الآن زوجاً وزوجة"¹⁴، التي تُحوّل الحالة المدنية لشخصين منذ لحظة النطق بها. وبالتالي فإن قول هذه الجملة يعني القيام بفعل تحويلي.¹⁵ وهكذا لئن كان جون أوستن في السابق يُميّز بين الكلام الأدائي وبين الأقوال الثابتة، إلا أنّ هذا التمييز لم يدم طويلاً. "فبعد أن شرع في استكشاف الاختلاف بين نوعي الكلام سرعان ما أدرك أنّه بقدر ما تشكّل الكلمات جزءاً من المواقف الاجتماعية فإنّ جميع الأقوال هي أدائية. بمعنى آخر فإنّ الإبلاغ عن الحقيقة لا يختلف عن إصدار حكم. في كلتا الحالتين، من خلال نُطق الكلمات في السياقات الاجتماعية، يسعى المُتحدّث إلى تأمين التأثيرات الاجتماعية".¹⁶ لتهدف كلّ الأقوال إلى تحقيق تأثير اجتماعي، فإصدار الكلام هو فعل اجتماعي. فالكلمة وفقاً لميخائيل باختين هي "الظاهرة الإيديولوجية الأمثل... هي ليست «ظاهرة إيديولوجية» بل «الظاهرة الإيديولوجية» بألف ولام التعريف: فتتمثل الإيديولوجيا لا يتمّ خارج الكلمة، أو عبرها، بل فيها: فالكلمة هي الطريقة التي تحضر بها الإيديولوجيا إلى العالم."¹⁷

في قضية الهجرة، يستخدم الفاعلون (خاصة التيارات المناهضة للمهاجرين) بنية خطابية مفادها البقاء الهوياتي والتي "ترتبط بقدرة المجتمع على الاستمرار والمحافظة على خصوصيته وحماية كيان الدولة من الانقسامات الإثنية أو الطائفية وغيرها بفعل أزمة الهوية، وفي غياب الأمن الاجتماعي يحصل ما يُسميه بوزان «المأزق الأمني المجتمعي» والذي يرتبط بقدرة المجموعة على الاستمرار مع المحافظة على خصوصيتها دون المساس بمكونات هويتها كاللغة والثقافة والدين، وهو ما يعني التمييز بين «نحن» و«هم»¹⁸. وهذا التمييز تؤسس لنا النخبة¹⁹ التي لها القدرة على التأثير، بهذا المعنى فإن نقطة البداية في مفهوم الأمانة هي نظرية الفعل الخطابي، وتحويل الظاهرة الإنسانية والحضارية والثقافية والتاريخية إلى قضية أمنية ووجب ضرورة اتخاذ تدابير ردعية وعقابية في نظر السياسات الهجرة الدونية. وبالتالي إضفاء

¹² فيلسوف اللغة البريطاني ويعرف بأنه واضع نظرية أفعال الكلام. : John Langshaw Austin

¹³ مفكر ألماني ومتخصص في القانون ومساند للنظام النازي الألماني : Carl Schmitt

¹⁴ « Je vous déclare mari et femme »

¹⁵ Philippe Bourbeau, **Op.Cit.** P 133.

¹⁶ Sveta Klimova « *Speech Act Theory and Protest Discourse : Normative Claims in the Communicative Repertoire of Three Russian Movements* », Culture, Social Movements, and Protest, In Hank Johnston, Routledge, London and New York, 2016, pp 105- 134, p 107.

¹⁷ هاشم ميرغني، اللغة بوصفها إيديولوجيا مقارنة لمفهوم التنوع الكلامي عند باختين"، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 185، مارس 2022، ص 103-138، ص 111.

¹⁸ يوسف كريم، مرجع سابق، ص 27.

¹⁹ هنا وجب الإشارة إلى أن المدرسة الإيطالية قد انتهت في وقت مبكر (1884- 1911) مع كل من موسكا وباريتو وميشلز إلى مفهوم النخبة وصاغت المعالم الأساسية لنظرية تفسيرية لتاريخ المجتمعات والتغير الاجتماعي للحكومات عن طريق فكرة تسمى "الطبقة الحاكمة" أو "طبقة النخبة". ومع توسع هذا المفهوم في العلوم الاجتماعية والإنسانية، لم تعد النخبة التي لها تأثير في عملية التغير الاجتماعي مقتصر على النخبة السياسية، بل عمل العديد من المؤلفين على توسيع النخبة: النخبة العسكرية، الدينية، الفنية، الرمزية، الرياضية الخ. وفي هذا السياق نوضح أن ورقنا ستركز بالأساس على النخب السياسية وبشكل أقل على النخب الإعلامية والأكاديمية.

البعد الدلالي السياسي على الهجرة والمهاجرين. وتستند التسييس والأمننة هذه عديد المبررات لعل أولها اعتبار الهجرة كتهديد للأمن المجتمعي.

2.1 مبررات سياسة الأمننة

1.2.1 الهجرة كتهديد للأمن المجتمعي

من المنظور الأوروبي، فإنّ المهاجرين عموماً، والمهاجرين غير النظاميين خصوصاً يشكلون تهديداً للهوية الوطنية الأوروبية، لتتحول الهجرة غير النظامية وفق ذلك إلى قضية أمنية، يحلها ديديه بيغو²⁰ بطريقة جيّدة: "الهجرة مشكلة أمن كبرى بالنسبة لأوروبا، ليست مجرد ملاحظة فقط، بل هي قوّة صيغة مضمون الكلام التي تغيّر المدلول الاجتماعي لمفهوم الهجرة، وتحولها بقوّة المفردات إلى مسألة أمن تُحل بوسائل خاصّة".²¹ واستناداً إلى المقاربة النيوليبرالية، يعتبر بعض الباحثين أن الأمننة هي أولاً وقبل كل شيء استجابة منسقة للغاية - بل وعقلانية - من الدولة لتهديد جيوسياسي خارجي²².

بالنسبة للحكومات الأوروبية خاصة اليمينية والشعبوية، فإنّ المهاجرين يمثلون تهديداً سافراً للأمن المجتمعي عبر "استخدام خطاب عدائي يربط بين المهاجرين ومشاكل البطالة والجريمة والتهديدات الإرهابية، وهو ما دفع بالدول الأوروبية إلى أمننة الظاهرة من خطر المساس بالانسجام الاجتماعي الأوروبي وتآكل الهوية الوطنية وعدم الاستقرار السياسي".²³

في المثال الإيطالي، لا يبدو أنّ المشروع السياسي لحزب "إخوة إيطاليا"²⁴ بقيادة جورجيا ميلوني، مختلفاً كثيراً عن مشروع الأحزاب اليمينية الأوروبية الأخرى، حيث تُفضل هذه الأحزاب نهجاً قائماً على الهوية وموجهاً نحو الأمن لإدارة تدفقات الهجرة وإدماج المهاجرين النظاميين في المجتمع المضيف. حيث يرد في جوهر "عقيدة الهجرة"²⁵ التي يتبناها حزب إخوة إيطاليا في النقطة 21 من البرنامج الانتخابي، والمعنون بـ "وضع حدّ للهجرة السريّة واستعادة أمن المواطنين"²⁶، بأنّ هناك صلة مباشرة بين قضية أمن الإيطاليين والهجرة غير النظامية. بعبارة أخرى فإنّ تزايد انعدام الأمن في الضواحي ومراكز المدن الإيطالية يرجع

²⁰ Didier Bigo : أستاذ العلاقات الدولية، ويعتبر أحد الأكاديميين الفرنسيين الراندين في كلية باريس للدراسات الأمنية المتقدمة
²¹ فاطمة حموتة، أمننة الهجرة غير الشرعية في المنطقة المتوسطة: المفهوم والنظرية وقضية الراهن، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 22، 2019، ص 11.

²² Philippe Bourbeau, *Op.Cit.* P 132.

²³ توفيق بوسني، أمننة الهجرة غير الشرعية في سياسات الاتحاد الأوروبي، المعهد المصري للدراسات، دراسات سياسية، 2021، ص 14.
²⁴ باللغة الإيطالية: Fratelli d'Italia. وفي 25 سبتمبر 2022، فاز الائتلاف اليميني المكون من أحزاب إخوة إيطاليا بزعامة جورجيا ميلوني، وحزب الرابطة بزعامة ماتينو سالفيني، وحزب فورزا إيطاليا Forza Italia، في الانتخابات التشريعية الإيطالية بنسبة 44% من الأصوات. وتسمح لهم هذه الأصوات بتشكيل الحكومة. ويعود هذا النصر الانتخابي قبل كل شيء إلى النتيجة الممتازة التي حصل عليها إخوة إيطاليا الذي تمكن من جمع أكثر من 25% من الأصوات، مما أدى إلى تهميش شركائه وخصومه السياسيين.

²⁵ « Doctrine migratoire »

²⁶ Mettre fin à l'immigration clandestine et restaurer la sécurité des citoyens.

إلى وجود المهاجرين غير النظاميين الذين يُنسب لهم في الغالب جميع أنواع الاتجار غير القانوني والعنف ضدّ المواطنين: ف" الأمن هو أساس الحياة الاجتماعية ويضمن التنمية والرفاهية. بين الأشكال القديمة والجديدة للجريمة، أصبحت إيطاليا أقلّ أمناً. إن الهجرة غير النظامية تُهدد سلامة مواطنينا ونوعية حياتهم... مُدنا متدهورة وغير صالحة للعيش. الضواحي والمراكز التاريخية هي مسرح للاحتلال غير القانوني والعنف والاتجار بالمخدرات. هناك حاجة إلى تغيير سياسي قوي لضمان الشرعية داخل حدودنا وإعادة تطوير أراضينا وتعزيز النسيج الاجتماعي والاقتصادي الوطني".²⁷

في الحالة التونسية، لم تكن قضية الهجرة مطروحة على الساحة السياسية الانتخابية سواء كان ذلك قبل الثورة التونسية (2011) أو بعدها. وفي سنة 2022، عمل الحزب القومي التونسي (الذي تعترف به الدولة منذ ديسمبر 2018) على تنظيم حملة عنصرية عبر شبكات التواصل الاجتماعي، وقد كانت هذه الحملة بمثابة حافز لتسييس قضية الهجرة وتواجد المهاجرين أصيلي جنوب الصحراء في تونس، وقد أطنب هذا الحزب في تبني خطاب مُعاد للمهاجرين مع التركيز أساساً على مهاجري بلدان إفريقيا جنوب الصحراء المتوافدين إلى تونس²⁸. ووزع هذا الحزب في 28 ديسمبر 2022 عريضة يطالب فيها بطرد الأفارقة من جنوب الصحراء الذين هم في وضع غير قانوني أو المهاجرين الذين ارتكبوا جريمة أو يخلون بالأمن العام مع ضرورة فرض تأشيرة دخول عليهم وإلغاء القانون الأساسي عدد 50 لسنة 2018 والمتعلق بالقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري²⁹، وقد جمعت تلك العريضة أكثر من ألف توقيع.³⁰ وفي يوم الثلاثاء 21 فيفري 2023 أشرف الرئيس التونسي قيس سعيد على "اجتماع المجلس القومي الذي خصّص للإجراءات العاجلة التي يجب اتخاذها لمعالجة ظاهرة توافد أعداد كبيرة من المهاجرين غير النظاميين من إفريقيا جنوب الصحراء إلى تونس".³¹ وشددّ رئيس الجمهورية على ضرورة وضع حد بسرعة لهذه الظاهرة خاصة وأن جحافل المهاجرين غير النظاميين من إفريقيا جنوب الصحراء مازالت مستمرة مع ما تؤدي إليه من عنف وجرائم وممارسات غير مقبولة فضلاً عن أنها مجرّمة قانوناً. ودعا قيس سعيد إلى العمل

²⁷ Vincent Geisser, « *Militariser la gestion des flux migratoires : Giorgia Meloni, pestiférée ou bonne élève de la classe européenne ?* », Migrations Société, Vol 34, n⁰ 190, 2022, pp 3- 12, p 6, 7.

²⁸ Maram Tebini, *Crispation anti-migrants Subsahariennes en Tunisie : discours et violences*, FTDES, 2023. ²⁹ قانون أساسي عدد 50 لسنة 2018 مؤرخ في 23 أكتوبر 2018 يتعلق بالقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري - Tunisie - Legal Databases

³⁰ Riadh Ben Khalifa, Mehdi Mabrouk, « *Discours sur l'immigration subsaharienne en Tunisie : le grand malentendu* », Dans *Confluences Méditerranée*, Vol 2, n⁰ 125, L'Harmattan, 2023, pp 91 – 106, p 92.

³¹ رئيس الجمهورية قيس سعيد يترأس اجتماع لمجلس الأمن القومي: الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية التونسية – 21 فيفري 2023.

<https://www.carthage.tn/?q=ar/%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D9%87%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%82%D9%8A%D8%B3-%D8%B3%D8%B9%D9%8A%D8%AF-%D9%8A%D8%AA%D8%B1%D8%A3%D8%B3-%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D8%A7-%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D9%85%D9%8A>

على كل الأصعدة الدبلوماسية والأمنية والعسكرية والتطبيق الصارم للقانون المتعلق بوضعية الأجانب في تونس ولاجتياز الحدود خلسة.

وبالتعمق في الخطابات الرسمية وغير الرسمية حول الهجرة في أغلب دول الاتحاد الأوروبي، وخاصة ما تمّ تبنيه من قبل التيارات الشعبوية في هذه الدول، يتضح أنّ الخطابات قد ارتكزت على روايات شعبية يمينية وعلى فعل كلامي مضمونه أنّ المهاجرين يمثلون تهديدا حقيقيا للأمن المجتمعي والبقاء الهوياتي. أما في تونس فإنّ الخطاب المهيم لم يكن يختلف كثيرا عن الخطاب الشعبي الذي تبنته تيارات سياسية نافذة في أوروبا، حيث أشار الرئيس التونسي قيس سعيد في خطابه يوم 21 فيفري 2023 أنّ "هذه الموجات المتعاقبة من الهجرة غير النظامية الهدف غير المعلن منها هو اعتبار تونس دولة إفريقية فقط ولا انتماء لها للأمتين العربية والإسلامية"³². وبالتالي حضور المقاربة أو النزعة "الجماعوية" Communautarisation في القضية الهجرية وتسييسها، وتعني الجماعوية النزعة التي ترى في المهاجرين جماعات عرقية واثنية على قاعدة اللون، العرق، الاثنية، الدين الخ.

لم تقتصر هذه البنية الخطابية على الحزب القومي التونسي أو رئاسة الجمهورية فقط، حيث يتقاطع أيضا بعض الفاعلين السياسيين مع هذه المقاربة. فعلى سبيل المثال اعتبر عضو مجلس نواب الشعب بدر الدين القمودي - عن "حركة الشعب" (وهو حزب قومي) - في برنامج "من تونس اليوم" بقناة Telvsa TV، يوم 15 ماي 2024 أنّ: "هناك مخطط استعماري غربي لتوطين المهاجرين في تونس"³³. كما صرح أيضا في إذاعة IFM التونسية في شهر ماي 2024 بأنّ "هناك بعض الجمعيات والمنظمات غير الحكومية المشبوهة التي تُسهل توطين المهاجرين في تونس... واعتبر أنّ ما يقع اليوم في تونس شبيه جدا بما وقع أواخر القرن 19 ومطلع القرن العشرين بفلسطين المحتلة، أن وجود المهاجرين في تونس مؤامرة"³⁴.

تجسّدت نظرية القومية العنصرية أو النسيج القائم على الخوف من الأجنبي على المشهد الهجري في تونس وتسييس قضية الهجرة. حيث أنّ العرقية العنصرية "تُعد من أهم عوامل تأجيج مشاعر الكراهية على اعتبار أنها تؤمن بأن هناك فروقا وعناصر موروثية بطبائع الناس أو قدراتهم لجماعة أو لعرق ما وبالتالي تبرير الأفراد المنتمين لهذه الجماعة بشكل مختلف اجتماعيا وثقافيا وقانونيا"³⁵. وقد أدّت الحملة العنصرية القومية والعرقية واعتماد النزعة الجماعوية إلى ارتفاع حالات الاعتداء المجتمعية والأمنية على الأفارقة جنوب

³² رئيس الجمهورية قيس سعيد يترأس اجتماعا لمجلس الأمن القومي | رئاسة الجمهورية التونسية

³³ https://www.youtube.com/watch?v=4_IMdw4VhVs

³⁴ <https://www.facebook.com/watch/?v=1140623350512878>

³⁵ حسام الدين فياض، سوسولوجيا خطاب الكراهية: عوامل صناعة الكراهية وآليات المواجهة، مؤسسة مؤمنون بلا حدود، 2019. مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث - سوسولوجيا خطاب الكراهية؛ عوامل صناعة الكراهية وآليات المواجهة (دراسة تحليلية)

الصحراء في تونس: العنف المادي والرمزي واللفظي، السرقة، طردهم من المنازل، سحلهم واغتصابهم.³⁶ وتكشف هذه الممارسات حالة الضعف والهشاشة التي يعيشها المهاجرون في تونس. وفي المثال الأوروبي تتضح هذه النزعة من خلال تأكيد نظرية صدام الحضارات والإسلاموفوبيا.

2.2.1 تأكيد نظرية صدام الحضارات والإسلاموفوبيا في السياسة الأوروبية

تقوم نظرية صدام الحضارات على "الاختلافات الثقافية الموجودة بين مختلف الشعوب والثقافات، وتزداد حدة الصدام بين الثقافات عندما تترسخ في ذهن البعض فكرة سمو ثقافتهم على ثقافة الآخرين".³⁷ ويكسر التقاء المتعصبين من مختلف الحضارات هذه النظرية، وتوسع مفهوم التصادم ليتجاوز المجموعات المتطرفة والمتعصبة لـ "يشمل باقي أفراد المجتمع، فباتت المجتمعات الأوروبية تنظر لصدام الحضارات على أنه ينتج بفعل شعور مهاجر بالعجز والإحباط في مجتمع لا يتكلم لغته ولا يفهم ثقافته. بل وأكثر ومن ذلك يحاول إدماجه بالقوة من خلال إجباره على اعتناق ثقافة المجتمع المستقبل".³⁸

منذ وصول الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي إلى رئاسة الجمهورية (2007)، "أصبحت الإشكاليات المتعلقة بالهجرة والمهاجرين أكثر حضوراً، حيث يؤمن بنظريات «اليمين الجديد» ، مؤكداً على ضرورة حماية الثقافة الوطنية، ومنعها من الاختلاط بباقي الثقافات الأجنبية أو ما يسمى بـ «نظرية الاختلاف»".³⁹

إنّ فكرة عدم الإيمان بالثقافات الأخرى، وبناء جدران العزل ما بين الشعوب الأصلية للمجتمع المضيف والمهاجرين قد تعزّرت منذ أحداث 11 سبتمبر 2001 بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث ساهمت تلك الأحداث في تنامي فكرة الإسلاموفوبيا والخوف المرضي وغير المبرر من الإسلام والمسلمين، والتي كانت نقطة انطلاق ما اصطلح على تسميته بالحرب ضدّ الإرهاب، ليُسهم هذا المعطى في مزيد تكريس نموذج أمانة الهجرة والتصديق على تنقلات وحرية المهاجرين المسلمين أو من مختلف الثقافات والديانات الأخرى التي لا تتطابق مع مجتمع الاستقبال. وهكذا فإنّ النزعة الجماعوية في السياسة الأوروبية أو الامريكية هي

36 على سبيل المثال والتوضيح: من خلال المقابلات التي أجرتها منظمة العفو الدولية مع 20 مهاجراً من بينهم 5 طالبي لجوء و15 مهاجرين غير نظاميين من الكامبيرون، سيراليون، غانا، نيجيريا، غينيا وساحل العاج، يتضح أن أغلبهم قد تعرضوا لاعتداءات من قِبل المواطنين التونسيين، من بينهم ثلاثة تعرضوا للعنف أمام حضور القوات الأمنية التونسية (الشرطة). وقد أكد أغلبهم بأن الأعمال العدوانية تصاعدت عقب خطاب الرئيس قيس سعيد. ووقفاً لهم أنه في أعقاب خطاب الرئيس نزل رجال تونسيون مسلحون بالهراوات والسكاكين أحياناً إلى شوارع العاصمة، وهاجموا أو داهموا منازلهم. وفي 24 فيفري 2023، تعرضت طالبة اللجوء الكامبيرونية مانويلا دي (24 سنة) إلى طعن في صدرها ما تسبب لها في جروح مروعة. وقد هاجمتها مجموعة من ستة رجال وجهوا إليها شتائم عنصرية. وفي السياق نفسه يؤكد عزيز (21 سنة) من سيراليون، على أنه بعد بضعة أيام من خطاب قيس سعيد قد 10 رجال إلى منزله في أريانة وكسروا الباب، وسرقوا أغراضه، وأغرموه هو وأسرته على الخروج.

المرجع: تونس: الخطاب العنصري للرئيس يُحرّض على موجة عنف ضد الأفارقة السود، منظمة العفو الدولية، 10 مارس 2023. [خطاب الرئيس التونسي العنصري يُحرّض على موجة عنف ضد الأفارقة السود](#)

37 أسماء شوفي، مريم شوفي، الهجرة كمعطى أمني اجتماعي: ضرورة أمانة الهجرة في ظل صدام الحضارات، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 18، 2018، ص 47، 59، ص 56.

38 مرسي مشري، مرجع سابق، ص 67.

39 أسماء شوفي، مريم شوفي، مرجع سابق، ص 56.

أحد المبررات الخطابية والأيدولوجيا التبريرية بغاية إضفاء الطابع الأمني على الهجرة ومسارات التنقل، والتي تعتبر المهاجرين أيضا أحد العوامل التي تُعبد الطريق نحو تغيير التركيبة الديموغرافية لمجتمع الاستقبال.

3.2.1 تغيير التركيبة الديموغرافية

تؤكد أغلب الدراسات الأمنية الحديثة في أوروبا "أن ارتفاع نسبة النمو الديموغرافي التي تُميّز مجتمعات الجنوب يُمثل مصدرا للأخطار المجتمعية، ومصدرا محتملا لعدم الاستقرار، خاصة أن التوزيع السكاني غير متوازن بين ضفتي المتوسط".⁴⁰ حيث أن سكان الجنوب سيكونون أكثر شبابا، مقابل تهرم سكان شمال المتوسط. "فالتوجه نحو الشيخوخة الذي أصبح يُميّز المجتمعات الأوروبية، قاد الديموغرافي الفرنسي ألفريد صوفي إلى التشاؤم، لأن أوروبا العجوز حسب اعتقاده، ستكون يوما ما محل أطماع القوة البشرية الهائلة لمجتمعات جنوب المتوسط".⁴¹

وفي المثال التونسي، يعتبر الحزب القومي التونسي تواجد مهاجري جنوب الصحراء المقيمين في تونس بشكل نظامي أو غير نظامي خطرا داهما على البلاد باعتبار أنهم يهددون التركيبة الديموغرافية المحلية ويحملون مشروعا استعماريا. يُعزز الرئيس التونسي قيس سعيد هذه المقاربة العنصرية يوم 21 فيفري 2023 من خلال تأكيده على "أن هذا الوضع غير طبيعي، (أي قادم المهاجرين نحو تونس) مشيرا إلى أن هناك ترتيب إجرامي تمّ إعداده منذ مطلع هذا القرن لتغيير التركيبة الديموغرافية لتونس". ومن جهة أخرى فإن الأرقام كثيرا ما يتم استعمالها لتغذية الحقد والكراهية ضد المهاجرين وتُعزز نظرية تغيير التركيبة الديموغرافية، حيث استعمل الرئيس التونسي في الخطاب نفسه عبارة "جحافل من المهاجرين" الأمر الذي أدى إلى التضخيم في عددهم وإنتاج "رهاب المهاجرين". في حين أن عدد المواطنين أصلي جنوب الصحراء المقيمين في تونس الذي تضاعف ثلاث مرات بين عامي 2014 و2021، لم يتجاوز 21.400 حسب تقديرات الدولة نفسها.⁴² وبشكل عام لا توجد بيانات رسمية توثق عدد المهاجرين غير النظاميين بتونس. ولكن وفقا لرئيسة بعثة المنظمة الدولية للهجرة بتونس لورينا لاندو Lorena Lando فإن عدد المهاجرين المقيمين في تونس في سنة 2018 يصل إلى 75500 مهاجرا، في حين يقدر عدد اللاجئين بـ 777 شخصا، غالبيتهم من السوريين.⁴³ ولا تأخذ هذه الأرقام بعين الاعتبار مئات الآلاف من المواطنين الفارين من ليبيا بسبب الحرب منذ سنة 2011. وغني عن القول أن هذا الرقم يفتقر إلى الدقة، لأن حركة تنقلهم تتأرجح ما بين تونس والصفة الشمالية للمتوسط، وكما أن حركة تنقلهم تتغير بحسب فلسفة شبكات

⁴⁰ يوسف كريم، مرجع سابق، ص 16-17.

⁴¹ المرجع السابق، ص 17.

⁴² Riadh Ben Khalifa, Mehdi Mabrouk, **Op.Cit.** P 92.

⁴³ <https://www.webdo.tn/fr/actualite/national/oim-plus-de-75-mille-migrants-vivent-en-tunisie/154233>.

التهجير: فأحياناً يهاجرون عبر ليبيا، أو عبر طريق دول البلقان، أو عبر المغرب نحو مليبية الإسبانية. كما لا ننسى أن هناك العديد منهم من يضلون في سجل أرقام المفقودين.

إنّ تضخيم الأرقام، والاستناد إلى حجج مفادها أن المهاجرين سيساهمون في تغيير التركيبة الديموغرافية للسكان الأصليين ما هي إلا معاني أخرى أيديولوجية بغاية تسييس الهجرة وأمننتها وإحكام السيطرة على الحدود والتضييق على حركة التنقل.

4.2.1 الأزمة السوسيو-اقتصادية

من خلال المبررات الاقتصادية لعملية أمننة الهجرة، يمكن أن نعتقد أن هاجس السيطرة على الهجرة هي محاولة من سلطة سياسية تعيش أزمة اقتصادية وربما تمثيل وشرعية للدفاع عن أحد مكونات سيادتها، حيث يمكن قبول فرضية أنّ الأزمة الاقتصادية والسياسية هي إحدى نتائج مشكلة الهجرة وتعود أصولها الحقيقية إلى العجز عن الاستجابة لعواقب إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي.

في الخطابات الحجاجية في السياسة الأوروبية، يتم اعتبار الهجرة كمصدراً أو عاملاً لتفاقم المشاكل الاجتماعية المعاصرة.⁴⁴ وتظل هذه المبررات مرتبطة بالحالة السياقية. ففي الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008، قامت العديد من دول الاتحاد الأوروبي بتعديل سياسات الهجرة الخاصة بها ولكنها لم تغيرها بشكل جذري. حيث إن سياسة الهجرة بعيدة عن أن تكون موحدة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وتراوحت الردود بين القبول والتقييد، مثل تخفيض الحصص أو تصاريح العمل أو القيود المفروضة على لم شمل الأسرة، إلى برامج العودة الطوعية مثل تلك المنفذة في إسبانيا وجمهورية التشيك. وشملت الاستجابات الأخرى تدابير للحد من الهجرة غير النظامية والعمالة.⁴⁵ وجدير بالذكر أنّ بعض بيانات استطلاعات الرأي والبحوث من البلدان الأوروبية المختارة لا تظهر ارتفاعاً ثابتاً في العداء العام للهجرة خلال الأزمة الاقتصادية. ففي بلدان مثل المملكة المتحدة وإسبانيا، حيث كانت الهجرة قضية مهيمنة للغاية في فترة ما قبل الأزمة، أدت المخاوف من الانكماش الاقتصادي إلى تأجيج المخاوف بشأن الهجرة بدلاً من تخفيفها. وفي بلدان الهجرة الأحدث عهداً مثل إيرلندا، حيث كان الرأي العام مؤيداً نسبياً للمهاجرين في فترة ما قبل الأزمة، ولكن يبدو أنّ المواقف العامة تُجاه الهجرة قد تصلبت وأصبحت أكثر تشدداً خلال الأزمة.⁴⁶

⁴⁴Anastassia Tsoukala, « *Le traitement médiatique de la criminalité étrangère en Europe* », Déviance et société, Vol 26, 2002, pp 61- 82, p 61.

⁴⁵J.Koehler et al, « *La migration et la crise économique dans l'Union européenne : implications au niveau de la politique* », IOM, Independent Network of Labour Migration and Integration Experts, p 4, 5. Sans mentionner la date de publication.

⁴⁶ Ibid. p 4.

وفي البلاد التونسية، وفي مناخ اقتصادي واجتماعي صعب (ارتفاع معدلات البطالة⁴⁷، وعجز ميزانية المالية العامة، وندرة الماء⁴⁸، ونقص الغذاء، الخ)، أصبحت الحجة القائلة بأن المهاجرين أصلي جنوب الصحراء إلى تونس يشكلون أحد أسباب تصاعد الأزمة السوسيو اقتصادية أمراً شائعاً في الأوساط الشعبية المختلفة.⁴⁹ "في كل من تونس الكبرى وصفاقس وبعض مدن الساحل أصبح وجودهم واضحاً وتنوعت صورتهم الاجتماعية والمهنية. وعلى الرغم من أنهم كانوا في الغالب طلاباً، إلا أنهم يُعرفون حالياً بشكل أساسي كعملة، خاصة في الخدمات والبناء. وعلى عكس ما يحدث في أوروبا، حيث يتولى غالبية المهاجرين الوظائف التي تركها المواطنون، في تونس لا توجد قطاعات مهنية مهجورة للأجانب، ولذلك يجد المهاجرون أنفسهم جنباً إلى جنب مع العمال المحليين. ولهذا السبب على وجه الخصوص، أصبح الحديث عن «الأجانب الذين يسرقون عمل التونسيين» شائعاً.⁵⁰ ولذلك فإن استمرار الأزمة الاقتصادية في مناخ خطابي مناهض للمهاجرين يمنح الروايات التي تقوم على رهاب المهاجرين طاقة للانتشار.

لا يمكن للفاعلين تسييس أو أمننة قضية ما من تلقاء أنفسهم، فهم لا يتحركون بحرية في فراغ اجتماعي نحو التسييس/الأمننة التلقائي أو المرغوب فيه، ولا يمكنهم استبعاد أنفسهم من البيئة التي يتفاعلون فيها. فالعوامل البنوية أو السياقية (مثل استمرار الأزمة الاقتصادية) بإمكانها أن تكون فرصة سانحة لأمننة الهجرة متى أرادت النخبة ذلك. حيث "تنطوي عمليتا التسييس والأمننة على التشارك بين الفاعل والبنية"⁵¹، الفاعل والسياق. فالتسييس أو أمننة قضية ما نتيجة لفرصة سانحة، أي حدث يتسبب في حدوث كسر في النظام السوسولوجي أو الثقافي أو السياسي أو الأمني القائم، وبالتالي يتيح فرصاً للعمل للفاعلين الراغبين في إعادة توصيف البنى الاجتماعية وإعادة تعريفها.⁵²

5.2.1 المشاكل الصحية والبيئية

تعتبر الدول الأوروبية أنّ الهجرة غير النظامية تُشكل "تهديداً بيئياً من حيث الأمراض المعدية بسبب عيش المهاجرين في أحياء الضواحي غير اللائقة للحياة، وقد تكون مصدراً لانتشار الأمراض والأوبئة مثل

⁴⁷ ارتفع معدل البطالة بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 إلى 24 سنة خلال الربع الثاني (أفريل- ماي- جوان) من سنة 2024 ليصل إلى 41.0% مقابل 39.2% في الربع الأول من العام نفسه. وينقسم هذا المعدل إلى 42.2% للرجال و39.8% للنساء. المصدر: المعهد الوطني للإحصاء.

[Indicateurs de l'emploi et du chômage, deuxième trimestre 2024 | INS](https://www.inec.gov.tn/fr/indicateurs-de-l-emploi-et-du-chomage-deuxieme-trimestre-2024)

⁴⁸ بلغت نسبة امتلاء السدود اليوم 27 أوت 2024: 23.2% ما يعادل 545.683 مليون متر مكعب حسب منصة Onagri. حيث بلغ معدل المخزون العام لنفس اليوم للثلاث سنوات الفارطة بـ 736.634 مليون متر مكعب بفارق 190,951.-

المصدر: الجمهورية التونسية، وزارة الفلاحة، الإدارة العامة للسدود والأشغال المائية الكبرى: ملاحظات حول الوضعية المائية ليوم 27- 08 - 2024.

وكذلك الصفحة الرسمية فيسبوك للمرصد التونسي للمياه:

https://www.facebook.com/story.php?story_fbid=915659410589664&id=100064368414735&rid=pOazjr4F216xDD2z

⁴⁹ معلومات وبيانات من شبكة الملاحظات في عوالم عديدة: المقاهي، حلقات النقاش، الشارع الخ.

⁵⁰ Riadh Ben Khalifa, Mehdi Mabrouk, **Op.Cit.** P 92.

⁵¹ Philippe Bourbeau, **Op.Cit.** P 135.

⁵² Ibid. P 136.

الإيدز، الكبد الوبائي... إضافة إلى فقدانهم للإمكانيات اللازمة لتحمل تكاليف العلاج".⁵³ كما ساهم كوفيد 19 في تعزيز هذه المقاربة العنصرية حيث انتهز الاتحاد الأوروبي هذه الفرصة الوبائية بغاية المزيد من أمنة الهجرة وعسكرة الحدود، فقد اعتبر المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة بأن كوفيد 19 أتاح فرصة لتكثيف الدعاية والدفع نحو اعتماد مقاربة " إدارة الهجرة" ومراقبة الحدود وهجرة اليد العاملة.⁵⁴

من الواضح أن الفاعلين الذين يشغلون مناصب سياسية هم الأمثلة الكلاسيكية للفاعلين المؤسسين لعمليات التسييس والأمننة. ومع ذلك، في سياق العولمة والعبور الوطني، يجب أن يسمح الإطار التحليلي بدراسة دور وسائل الإعلام، ورؤساء بلديات المدن الكبرى، ومجموعات الضغط، والمنظمات غير الحكومية، حيث يجب أن تكون المقاربة المستخدمة قادرة على استيعاب هذه الفرضيات وإشكالياتها.⁵⁵

نتاج الخطاب الشعبي المناهض للمهاجرين سواء كان خطاب 21 فيفري 2023، أو في خطابات وبلاغات رسمية أخرى⁵⁶، أو من خلال خطابات الحزب القومي التونسي المناهض للمهاجرين، انتشرت أيضا الفكرة الرائجة حول ربط المشاكل الصحية والبيئية بالمهاجرين في تونس. ففي يوم 11 جوان 2023، نشرت جريدة La Presse مقالا مُمضى من قبل " مجموعة جامعيين وصحفيين من صفاقس"⁵⁷، ويُدافع هذا المقال على فكرة مفادها أن تواجد المهاجرين أصيلي جنوب الصحراء في صفاقس هو خطر صحيّ ووبائي على المواطنين المحليين. ولكن نظرا لبعض الانتقادات أو ردود الأفعال السريعة، وبعد توضيح رئاسة جامعة صفاقس آنذاك على أن المقال المنشور والذي جاء في شكل رسالة مفتوحة لرئيس الجمهورية التونسية قيس سعيد لا علاقة له من قريب أو بعيد بهيكل جامعة صفاقس الرسمية (مجلس الجامعة أو المجالس العلمية للمؤسسات أو البلاغات الرسمية الممضاة والصادرة عن مصالح الجامعة والمؤسسات الراجعة لها بالنظر)، قدّمت صحيفة لابراس في نفس اليوم وفي موقعها الرسمي اعتذارها لقرائها⁵⁸، واعتبرت أنّ الرسالة المفتوحة والموقعة ممّا يُسمى "مجموعة جامعيين وصحفيين من صفاقس" على أنها تحتوي على تصريحات تمييزية وعنصرية مثبتة، وتعدُّ قراءها ببقطة أكبر تجاه كل ما ينال من كرامة الإنسان.

ومن خلال هذا المثال يتضح أن للوسائل وللنخب الإعلامية القدرة على المساهمة في دعم أو رفض فكرة أمننة قضية ما، فكيف يمكن تفسير ذلك؟

⁵³ توفيق بوستي، مرجع سابق، ص 18.

⁵⁴ سفيان فيليب ناصر، فك ترميز المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة. كيف تقوم منظمة في فيينا بالتنسيق والتسيير من أجل نشر نظام مراقبة الحدود التقييدي متعدد الأطراف في تونس وخارجها، المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 2021، ص 12.

⁵⁵ Philippe Bourbeau, Op.Cit. P 134.

⁵⁶ تقريبا في أغلب خطاباته المتعلقة بالهجرة سواء كان في قصر قرطاج أو في لقاءات دولية مع ممثلي الدول الأوروبية أو المؤتمرات العالمية مثل مؤتمر روما الدولي حول الهجرة والتنمية في 23 جويلية 2023، يؤكد الرئيس التونسي قيس سعيد على أنّ تدفق المهاجرين أصيلي جنوب الصحراء نحو تونس هي ظاهرة إنسانية، ولكن نقف وراءها منظمات إجرامية تعمل على تسهيل دخول المهاجرين التراب التونسي.

⁵⁷ Un groupe d'universitaires et journalistes de Sfax.

⁵⁸ [Vous avez cherché Groupe d universitaires et journalistes a sfax | La Presse de Tunisie](#)

6.2.1 دور الوسائل الإعلامية في عملية الأمانة

اعتبر العديد من الباحثين الألمان أنّ الهجمات على طالبي اللجوء في مدينتي هويرزوردا Hoyerswerda وروستوك Rostock الألمانيّتين في مطلع تسعينيات القرن الماضي لا يمكن فصلها عن المعالجة الإعلامية لمسألة الهجرة. حيث أنّ تناول الإعلام لقضية الهجرة آنذاك أدّى إلى تفاقم العداء ضدّ المهاجرين إلى الحدّ الذي اعتقد فيه اليمين المتطرف بأنّ مهاجمة الأجانب يمكن أن تجلب تعاطف جزء كبير من السكان الأوروبيين.⁵⁹

ولمزيد تعزيز الفكرة حول الصلة بين المعالجة الإعلامية المباشرة أو غير المباشرة وأمانة الهجرة، يعترف أحد المسؤولين في نقابة الصحفيين الألمان بالمساهمة غير المباشرة للصحفيين في زيادة الاعتداءات العنصرية ضدّ المهاجرين في ألمانيا، وقد ربط هجمات سنة 1993 بالموقف الذي تبنته وسائل الإعلام بهذا الشأن.⁶⁰ وتستنّج أناسيا تسوكالا أنّ وسائل الإعلام في فرنسا وإيطاليا وألمانيا واليونان "تُجرم الهجرة دون أن تعكس واقعها الحقيقي، حيث تساهم في صنع رأي عام مناهض للهجرة من خلال ربطها بالإنحراف والعنف، فكانت تركز في مقالاتها على الجرائم والمخالفات التي يرتكبها المهاجرون حتى وإن كانت تافهة"،⁶¹ وأحيانا تكون أخبارا في شكل مغالطة للرأي العام.

وفي هذا الإطار تختار الصحف الأوروبية عناوين مثيرة وجاذبة للرأي العام، ونذكر بعض العناوين مثلا لا حصرا⁶²:

- "اقتحام السواحل الإيطالية" ، صحيفة L'Unità الإيطالية بتاريخ 14 .03 .1993.
- " غزو اليانسين " ، صحيفة La Repubblica الإيطالية بتاريخ 25 .03 .1997.
- " حالة طوارئ قصوى ضدّ خطر الغزو الاجرامي " ، صحيفة Della Sera الإيطالية بتاريخ 18 .03 .1997.

أيضا ورغم الانقسام الأيديولوجي في الصحافة والاعلام الفرنسيين خاصّة بين صحيفة لوفيغارو Le Figaro القريبة من اليمين المتطرف والجهة الوطنية، وصحيفة لومند Le Monde القريبة من اليسار والوسط، فإن موقفيهما من الهجرة لم يكن مختلفا أحيانا، وهذا ما تبينّه بعض العناوين⁶³:

- "الهجرة غير الشرعية: فرنسا تحت الضغط" ، صحيفة لوفيغارو، بتاريخ 17 .12 .2013.

⁵⁹ Anastassia Tsoukala, **Op.Cit.** P 64.

⁶⁰ Ibid.

⁶¹ مرسي مشري، مرجع سابق، ص 64.

⁶² المرجع السابق، ص 64.

⁶³ مرسي مشري، مرجع سابق، ص 64.

- "ضد الهجرة غير الشرعية: يجب فرض مشروطية المساعدات للمغرب العربي" ، صحيفة لومند، بتاريخ 22. 10. 2013.

كما لا تقدم بعض الوسائل الإعلامية معالجة آنية لقضية الهجرة، بل تحاول أيضا إثارة الرأي العام من خلال تخيل رؤية مستقبلية عنصرية تهدد البقاء الهوياتي لمجتمعات الاستقبال، حيث نشرت مثلا صحيفة لوفيغارو مقالا بعنوان « هل سنكون فرنسيين بحلول عام 2050؟ » ، مع عرض صورة لإمرأة ترتدي الحجاب.⁶⁴ لم تقتصر هذه الممارسات الإعلامية على الصحافة الأوروبية أو دول الاتحاد الأوروبي فقط، حيث نجحت هذه الأخيرة في تصدير النماذج الصحفية إلى تونس، وانخرطت بعض الصحف في عملية الأمانة سواء كان ذلك بشكل قصدي أو غير قصدي، حيث نشرت جريدة الشروق⁶⁵ بعض المقالات والتي تحمل عنوانين ذات دلالات تمييزية تساهم في تنامي العداء والكرهية بين المجتمع التونسي وخاصة في مناطق استقبال المهاجرين (مثل صفاقس ومدنين) والمهاجرين أصيالي جنوب الصحراء في تونس، نذكر من بينها:

- "أفارقة يعربدون في جبنانة" ، 19. 07. 2024.⁶⁶

- "سليانة... المهاجرون الأفارقة يغزون الجهة" ، 23. 04. 2024.

- "النواب حول ملف تدفق المهاجرين الأفارقة... تهديد للأمن القومي والحلول التشاركية" ، 08. 05. 2024.

وعلى سبيل المثال أيضا، نشرت صحيفة الصباح نيوز بتاريخ 16 أوت 2022، مقالا بعنوان « أفارقة جنوب الصحراء يغزون تونس وعددهم بلغ 700 ألف... وما حقيقة المشروع الأوروبي لتوطينهم؟ »⁶⁷. وقد افتتح المقال بالمقدمة التالية: " تواترت في الأسابيع الأخيرة في عدة مناطق من البلاد التونسية المخلفات التي ارتكبتها مهاجرون أفارقة جنوب الصحراء في عدة أحياء مثلت إزعاجا وقلقا للمتساكنين المحليين وصلت إلى حد المطالبة بترحيلهم". كما ذكر المقال أيضا بعض العبارات أو الجمل والتوصيفات أو العنوانين الفرعية المناهضة للمهاجرين مثل: " مركز أمن موازي.. تدليس.. اتجار بالبشر وبغاء" – "المدينة العتيقة بصفاقس بعقب افريقي" – " باعتبار وأنه في المنطقة « يستوطن » أكبر عدد من المهاجرين الأفارقة".

⁶⁴ سفيان بوسنان، الهجرة غير الشرعية والاتحاد الأوروبي: قراءة في أمانة الظاهرة، مجلة العلوم السياسية، العدد 55، 2018، ص 205 - 228، ص 228

⁶⁵ يمكن للقارئ مراجعة العناوين والمقالات إما عبر النسخ الورقية حسب تاريخ نشرها، أو في الموقع الإلكتروني للجريدة:

<https://www.alchourouk.com/>

⁶⁶ اعتدوا على عوتني حرس وسلبوا مواطنين وأغلقوا طريق المساترية .. أفارقة يعربدون في جبنانة | جريدة الشروق التونسية

⁶⁷ جريدة الصباح نيوز - أفارقة جنوب الصحراء يغزون تونس وعددهم بلغ 700 ألف.. وما حقيقة المشروع الأوروبي لتوطينهم في تونس؟

نشرت أيضا بعض الصحف العربية والتي لها فرع إعلامي ومراسلون صحفيون في تونس، بعض المقالات ذات الصلة بين المهاجرين وأعمال العنف، منها مقال الكتروني بموقع "العربية"⁶⁸ نشر يوم 11 أفريل 2024 وعنوانه: «مشاهد أرعبت التونسيين... صراخ وعصي ومهاجرون في صفاقس»، حيث انطلقت مقدمته بالآتي: "عاشت مدينة صفاقس خلال الساعات الماضية، جواً من القلق والخوف، على وقع اشتباكات وأعمال عنف، سببها العشرات من المهاجرين غير الشرعيين المنحدرين من دول الساحل والصحراء، الذين أرادوا الإبحار عبر السواحل التونسية على متن قوارب إلى أوروبا".

إن رفع المهاجرين إلى مرتبة التهديد الحقيقي للأمن الداخلي سواء كان ذلك في الدول الأوروبية أو في تونس، "يتم في قلب عملية دائرية Circulaire، يُغذيها رجال الأعمال والسياسيون الأخلاقيون Moraux، والمتخصصون في إدارة الأمن والإعلام".⁶⁹ وهكذا يصبح الإعلام بشكل مباشر أو غير مباشر، وبتأثير من النخب السياسية في قلب عملية الأمانة، حيث يقوم بنقل خطابات السياسية والعنصرية إلى النسيج المجتمعي لتتصاعد الأفعال التمييزية ما بين السكان الأصليين والأجانب، بناء على تهديد يمس من الهوية، أو الدين أو الاثنية الخ. حيث صرّحت المتحدثة باسم لجنة الإسلاموفوبيا في فرنسا إيلسا راي Elissa Ray قائلة: "لاحظنا ارتباطا وثيقا بين خطاب الكراهية للإسلام والمسلمين سياسيا وإعلاميا وبين أعمال العنف التي تمارس ضدّ المسلمين، ويعني هذا أنّه كلما روجت أجهزة الاعلام والساسة لهذه الكراهية العنيفة ضدّ المسلمين، كلما شعر المواطنون بأنّهم أحرار في ممارسة التمييز والعنف ضدّ المسلمين".⁷⁰

3.1 تسييس الهجرة وأمنيتها: خاصيّة الأنظمة الشعبوية واليمينية

بيّنت أغلب التجارب الأوروبية⁷¹ بأنّ الأحزاب اليمينية المتطرفة أو الشعبوية اليمينية هي التي تستخدم نموذج أمانة الهجرة، حيث تُقدّم برامجها الانتخابية على حساب المهاجرين والأجانب باعتبارهم أحد أسباب الأزمة السوسيو اقتصادية والسياسية والصحيّة، ويُمثلون تهديدا حقيقيا للقومية والثقافة والخصوصية والديانة الأوروبية، فعلى سبيل المثال قالت جورجيا ميلوني في خطاب ألقته أمام نشطاء حزبها وأنصارها في أكتوبر 2019 بروما: "سنحارب ضد أسلمة أوروبا، لا نعتزم أن نكون قارة مسلمة".⁷² وهكذا "يُعبّر مفهوم الأمانة

⁶⁸ مشاهد أرعبت التونسيين.. صراخ وعصي ومهاجرون في صفاقس

⁶⁹ Anastassia Tsoukala, Op.Cit. P 61, 62.

⁷⁰ توفيق بوستي، مرجع سابق، ص 16.

⁷¹ مثلا: الرابطة اليميني مع ماثيو سالفيني أو إخوة إيطاليا مه جورجيا ميلوني - الجبهة الوطنية بفرنسا مع مارين لوبان الخ.

⁷² Le Temps, « Europe, islam, fascisme... Les déclarations de Giorgia Meloni », Le 26. 09. 2022, modifié le 10. 06. 2023. Online : <https://www.letemps.ch/monde/europe/europe-islam-fascisme-declarations-giorgia-meloni>

عن التوجهات السياسية لدول الاتحاد الأوروبي، وعن النفوذ السياسي الذي تمتلكه المعارضة خاصة اليمينية المتطرفة، بشقيها الراديكالية والشعبوية".⁷³

كما أنّ للشعبوية خصائص فريدة، حيث يهتف الزعيم الشعبي في خطبه بأسلوب تعويذة الدلالات الفارغة أو التعويم، ووفقا لإرنستو لاكلو⁷⁴ تتمتع هذه الخاصية بالانفتاح والملاءم لصالح الاسقاطات وتحديد الهوية الجماعية. وفي حالة الرئيس التونسي قيس سعيد ومنذ حملته الانتخابية في سنة 2019، نعثر على دلالات موعومة مثل الشعب والحرية وفلسطين. بالإضافة إلى ذلك فإن ممارسة اللغة العربية الكلاسيكية تُعزز الهوية الدينية والوطنية والقومية العربية وتزيد المسافات بين قيم ولغات الغرب.⁷⁵ وهكذا فإن الخطاب المبني على القومية العنصرية والهوية الوطنية والمحلية سيكون في تضاد مع المهاجرين، وبالتالي إحياء النزعة العنصرية والجماعية.

إنّ عملية إضفاء الطابع الأمني على حركات التنقل والهجرة ليست بالحالة العفوية، وإنما هي حالة منظومية ونسقية. فهي فرصة سياسية سانحة لسلطة سياسية تبحث عن شرعية دولية، أو لسلطة ناشئة تكون لديها قاعدة مجتمعية ضئيلة في البداية، ولكنها تتوسع من خلال الأسئلة والاشكاليات التي يتم إثارتها. ويظل الهدف من تسييس الهجرة وأمننتها في السياسات الأوروبية هي سدّ المنافذ على المهاجرين ومنعهم من الوصول إلى الضفة الشمالية للمتوسط، فما هي استراتيجيات وإجراءات الاتحاد الأوروبي وتونس في عمليات تصدير الحدود وعسكرتها؟

⁷³ يوسف كريم، مرجع سابق، ص 26.

⁷⁴ Ernesto Laclau : فيلسوف أرجنتيني وعالم نظريات سياسية

⁷⁵ Ridha Boukrra, « *Populisme et crise de la démocratie* », In Hamdi Ounaina, (Eds), L'histoire sociale de la sociologie, Tunis, Sfax, Med Ali Edition, 2021, p 259.

02 | التعاون الأوروبي التونسي في قضية الهجرة التطورات والأهداف

يعود التعاون بين تونس والاتحاد الأوروبي في مجال الهجرة إلى اتفاقية التعاون الموقعة في 25 أبريل 1976 والتي دخلت حيز التنفيذ في 1 نوفمبر 1978. وقد غطت هذه الاتفاقية، عدّة مجالات بما في ذلك قضية الهجرة. في سنة 1995⁷⁶ كانت تونس أول دولة في جنوب البحر الأبيض المتوسط توقع اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي، والتي دخلت حيز التنفيذ في عام 1998. وتشكل هذه الاتفاقية الآن الإطار القانوني للشراكة والتعاون بين الاتحاد الأوروبي وتونس، ومثل اتفاقية عام 1976، تشمل عنصر يتعامل مع قضية الهجرة.⁷⁷ إذن وحتى اليوم، تركز العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتونس على اتفاقية الشراكة (1995)، والتي تنص صراحة على مكافحة الهجرة "غير النظامية" وتوسيع إجراءات إعادة المواطنين التونسيين إلى وطنهم، وذلك في سياق "تعطّلت فيه حركية تنقل التونسيين منذ سنة 1995 حينما تمّ إنشاء منطقة شنغان وشريطة الحصول على تأشيرة... وهكذا فإنّ عملية شنغنة schenguenisation البحر الأبيض المتوسط وظهور ثقافة شنغن الأمنية هي أحد الدوافع التي ساهمت في رغبة الاستقرار الدائم للمهاجرين في أوروبا".⁷⁸

⁷⁶ EURO-MEDITERRANEAN AGREEMENT : « establishing an association between the European Communities and their Member States, of the one part, and the Republic of Tunisia, of the other part ».

⁷⁷ Mohamed Limam, « Sur un pont aux Ânes ; La coopération entre l'UE et la Tunisie en matière migratoire », *La gestion de la question migratoire en Tunisie : Enjeux et défis*, Fondation Rosa Luxemburg, 2020, p 1.

⁷⁸ وائل القرناوي، سياسات التأشيرة وخدمات منع التنقل، ترجمة: سمر الرغندي، مؤسسة روزا لكسمبورغ، مكتب شمال إفريقيا، تونس، 2024، ص 5، 6.

إذن يعود تصدير الحدود الأوروبية في تونس إلى ما قبل سقوط بن علي: فقد تبلورت في إطار التعاون الثنائي التونسي الإيطالي. ومع ذلك، لم يُنظر إلى تونس كبلد عبور ونقطة انطلاق المهاجرين إلا بعد ثورة 14 جانفي 2011.

في أعقاب التحولات السياسية بتونس وباقي الدول العربية (مثل ليبيا ومصر) في سنة 2011، وفي أعقاب وصول أكثر من 25.000 تونسي إلى إيطاليا بشكل غير نظامي سنة 2011، كثفت الحكومة الإيطالية جهودها بشكل كبير لتوسيع نطاق التعاون مع تونس في قضايا الهجرة⁷⁹. وفي سياق موجة الاحتجاجات السياسية والاجتماعية سنة 2011، يذهب الاتحاد الأوروبي إلى المزيد من اتخاذ الإجراءات التقييدية. حيث يؤكد البلاغ المشترك بين المفوضية الأوروبية والممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية على ضرورة السيطرة والتحكم في الحدود وذلك من خلال النص التالي: " وفي مقابل زيادة التنقل، يجب أن يكون الشركاء على استعداد لزيادة تنمية القدرات وتوفير الدعم المالي الكافي لإدارة الحدود، ومنع ومكافحة الهجرة غير النظامية والاتجار بالبشر، بما في ذلك من خلال زيادة المراقبة البحرية؛ عودة المهاجرين غير النظاميين (إجراءات العودة واتفاقات إعادة القبول) وكذلك من أجل مكافحة الفعالة التي تقوم بها أجهزة إنفاذ القانون ضد الجريمة المنظمة والفساد عبر الحدود".⁸⁰

وفي سنة 2012، وقعت تونس اتفاقية "شراكة مميزة" مع الاتحاد الأوروبي، مدعومة بخطة عمل للفترة 2013-2017. وكان الطموح واضحاً: تمهيد الطريق لتصدير سياسات اللجوء والعودة للاتحاد الأوروبي في تونس.⁸¹ كما تم التأكيد أيضاً على أهمية قضية الهجرة في جميع الأدوات القانونية والسياسية لسياسة الجوار الأوروبية برمتها، والتي تمت مراجعتها في عام 2015، وفي "إطار الشراكة الجديدة مع بلدان ثالثة في إطار "أجندة الهجرة الأوروبية""⁸² جوان 2016.

⁷⁹ Senato della Repubblica, « Legislatura 16 Risposta ad interrogazione scritta n° 4-06711 ». <https://www.senato.it/japp/bgt/showdoc/frame.jsp?tipodoc=Sindispr&leg=16&id=667145>

⁸⁰ COMMUNICATION CONJOINTE AU CONSEIL EUROPÉEN, AU PARLEMENT EUROPÉEN, AU CONSEIL, AU COMITÉ ÉCONOMIQUE ET SOCIAL EUROPÉEN ET AU COMITÉ DES RÉGIONS: UN PARTENARIAT POUR LA DÉMOCRATIE ET UNE PROSPÉRITÉ PARTAGÉE AVEC LE SUD DE LA MÉDITERRANÉE. Bruxelles, le 8.3.2011

⁸¹ Sophie-Anne Bisiaux, « *La Tunisie, terre d'accueil... des politiques européennes* », Dans *Plein droit* 2020/2 n° 125, pp 27 – 30, p 28.

⁸² Communication de la Commission au Parlement Européen, au Conseil Européen, au Conseil et à la Banque Européenne d'investissement relative à la mise en place d'un nouveau cadre de partenariat avec les pays tiers dans le cadre de l'Agenda européen en matière de migration, COM (2016) 385 final, Strasbourg, 7.6.2016. <https://eur-lex.europa.eu/legal-content/FR/TXT/HTML/?uri=CELEX:52016DC0385&from=EN>.

تظل "سياسة الجوار الأوروبية"⁸³ و"الألية الأوروبية للشراكة والجوار"⁸⁴ آليات التمويل الرئيسية للمشاريع الأوروبية في تونس. وتم دفع حوالي 2.5 مليار يورو لتونس في إطار هذه الشراكات بين عامي 2011 و2018 (بما في ذلك دعم الميزانية والقروض والأموال الرامية إلى دعم عملية الانتقال السياسي). كما يقدم الاتحاد الأوروبي دعماً مستهدفاً للهيئات العامة المسؤولة عن سياسات الهجرة وسياسات خارجية الحدود، فضلاً عن إنشاء إدارات متخصصة داخل الوزارات والسلطات الإدارية لجعل جهاز الحكومة التونسية أكثر فعالية فيما يتعلق بسياسات الهجرة والحدود. بالإضافة إلى وزارات الشؤون الاجتماعية والخارجية والداخلية، تُعد وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي أيضاً شريكاً رئيسياً للاتحاد الأوروبي. ومن بين الشركاء الذين يستفيدون من التمويل الأوروبي والذين وقعوا عقوداً لتنفيذ هذه المشاريع هي: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ووكالات التنمية الفرنسية والألمانية مثل الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD)، الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ، بالإضافة إلى منظمات من المجتمع المدني والسلطات الأوروبية مثل وزارتي الداخلية الألمانية والإيطالية.⁸⁵

وفي الوقت نفسه، يتم صرف أموال أخرى وتنفيذ مشاريع أخرى بطريقة تكاملية من خلال الصندوق الائتماني للاتحاد الأوروبي من أجل إفريقيا⁸⁶. في عام 2020، أطلق الصندوق الائتماني الأوروبي فقط برنامجاً مخصصاً لتونس، بميزانية إجمالية قدرها 12.8 مليون يورو ويعزز تفعيل "الاستراتيجية الوطنية للهجرة" في البلاد. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى دعم "إدارة الهجرة" من قبل الحكومة التونسية، وتوسيع برامج مساعدة اللاجئين وحمايتهم ومنع الهجرة غير النظامية.

الشركاء المنفذون لمشروع الصندوق الائتماني، المصمم خصيصاً لتونس، هم مؤسسة خبراء فرنسا Expertise France والمكتب الفرنسي للهجرة والاندماج (OFII)، والمنظمة الدولية للهجرة، ومؤسسة Mercy Corps، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي. وتشارك تونس أيضاً في ثمانية مشاريع إقليمية لتعزيز حماية وإدماج اللاجئين وإعادة إدماج المرحلين، فضلاً عن البرامج الرامية إلى تطوير ما يسمى بالعودة "الطوعية". لكن غالبية تمويل الاتحاد الأوروبي المخصص لتونس يتعلق بمشاريع تهدف إلى تعزيز أمن الحدود وقدرات المراقبة لدى السلطات التونسية، فضلاً عن توفير المعدات والتدريب لوكالات إنفاذ القانون في البلاد.⁸⁷ (الحرس البحري أساساً).

⁸³ https://www.eeas.europa.eu/eeas/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%88%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A9_ar.

⁸⁴ الألية الأوروبية للجوار - (ENI) الاتحاد الأوروبي

⁸⁵ [La Tunisie: migration et l'externalisation des frontières de l'Union européenne - Migration Control](#)

⁸⁶ حول الصندوق الائتماني للاتحاد الأوروبي من أجل إفريقيا | المبادرة المشتركة لكل من الاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للهجرة

⁸⁷ [La Tunisie: migration et l'externalisation des frontières de l'Union européenne - Migration Control](#)

بمقترح من المفوضية الأوروبية، وفي إطار تحقيق أهدافه الأمنية، حاول الاتحاد الأوروبي سنة 2018 إنشاء "منصات إنزال وإيواء" للمهاجرين في تونس، ولكن الموقف التونسي كان رافضاً، حيث صرح الطاهر الشريف، سفير تونس لدى الاتحاد الأوروبي بالآتي: "الاجابة واضحة والرفض قاطع... لا نملك الامكانيات ولا القدرات الكافية لتنظيم مراكز الايواء". وجاءت هذه الخطة الأوروبية، في أعقاب إعلان ماتيو سالفيني، وزير الداخلية آنذاك، (1 جوان 2018- 5 ديسمبر 2019) عن إغلاق الموانئ الإيطالية أمام قوارب المنظمات غير الحكومية. وبعيداً عن رغبة الحكومات الأوروبية المصطنعة في "منع الخسائر المأساوية في الأرواح البشرية بهذه الطريقة"، لم يكن هناك شك في طموحهم: تجنب وصولهم إلى السواحل الأوروبية بأي ثمن وتفويض إدارة هؤلاء السكان الذين يعتبرون "غير مرغوب فيهم" إلى بلدان خارج البحر الأبيض المتوسط.⁸⁸

بينما كان الاتحاد الأوروبي يعلق آمالاً كبيرة على هذه الخطة، إلا أن النتيجة كانت فشلاً ذريعاً: فقد رفضت دول شمال أفريقيا الواحدة تلو الأخرى الترحيب بهذه المنصات والعمل كحرس حدود للاتحاد الأوروبي. في فيفري 2019، في قمة الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية بشرم الشيخ بمصر، تبنت 55 دولة أفريقية موقفاً مشتركاً رافضاً لخطة بروكسل. ولكن في حين كان من الواضح بالفعل في نهاية عام 2018 أن خطة المفوضية الأوروبية لن تُنفذ، إلا أن مثل هذه المراكز كانت تميل بالفعل إلى تطويرها بحكم الأمر الواقع في شمال أفريقيا لعدة سنوات. وفي حين أن المثال الأكثر وضوحاً هو ليبيا - حيث يقدم الاتحاد الأوروبي منذ عام 2017 دعماً هائلاً لخفر السواحل ويساعد في الحفاظ على نظام السجون للسيطرة على تجمعات المهاجرين - يبدو أن تونس تبرز كمرشح مفضل لتصبح منطقة "تخزين" للمهاجرين غير المرغوب فيهم، على الرغم من أنها ليست بأي حال من الأحوال بلداً "آمناً" للمهاجرين⁸⁹.

من خلال هذه الملاحظات، يتبين أن التحولات السياسية التي عاشتها تونس وباقي الدول العربية بعد سنة 2011 كانت أحد العوامل التي اغتنمها الاتحاد الأوروبي بهدف تصدير حدوده إلى الخارج وتعزيز المقاربة الأمنية والردعية وتحويل تونس إلى معسكر لسجن المهاجرين. ولكن لئن فشل الاتحاد الأوروبي في إنشاء منصات إنزال للمهاجرين، فما هي الاستراتيجيات الأمنية الأخرى والخدع الاستبدادية التي اعتمدها السياسية الأوروبية بهدف منع وصول المهاجرين للضفة الشمالية للمتوسط وتحويل تونس لمنطقة تخزين وسجن المهاجرين؟

⁸⁸ Sophie-Anne Bisiaux, *Op.Cti*. P 27.

⁸⁹ Sophie-Anne Bisiaux, *Op.Cti*. P 27.

1.2 التعاون الأمني الأوروبي - التونسي

منذ سنة 2011، سعى الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه إلى تطوير وتحديث وإضفاء الطابع المهني على إدارة الحدود وقدرات المراقبة لدى السلطات التونسية بطريقة غير مسبوق. يتم تمويل وتنفيذ المشاريع والبرامج المقابلة من قبل كل من الاتحاد الأوروبي والصندوق الائتماني الأوروبي وكذلك من خلال الاتفاقيات الثنائية. ويظل الهدف الأوروبي إغلاق الحدود الخارجية لتونس بشكل محكم في أسرع وقت ممكن.

من أجل الإسراع والتحكم في الحدود وقّعت تونس وإيطاليا بروتوكولاً في عام 2011، لا يزال مضمونه غير معروف بالكامل، ولكنه يهدف إلى تعزيز التبادل الثنائي للمعلومات. وقد وافقت إيطاليا على توفير برامج تدريب ومعدات إضافية لقوات الأمن التونسية، بالإضافة إلى فتح مركز تدريب بحري في تونس. وينص جزء آخر من الاتفاق على تنظيم رحلات جوية منتظمة للترحيل بين إيطاليا وتونس. في الاتفاق الأولي، اتفق الطرفان على حصة أسبوعية من 30 شخصاً. وفي عامي 2017 و2018 على التوالي، تم ترحيل 1.916 و1.907 تونسي من باليرمو إلى النفيضة.⁹⁰

منذ سنة 2015، قامت وزارة الشؤون الخارجية البريطانية بتمويل برنامج لدعم إصلاح قطاع الأمن في تونس. في هذا الإطار، تم اتخاذ التدابير من أجل السلطات التونسية. خلال السنة المالية 2018-2019، تم إنفاق مليوني (02) يورو على هذا البرنامج الذي أعدته وزارة الدفاع البريطانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD).⁹¹

بالتوازي، تضاعفت جهود ألمانيا للتعاون بطريقة أكثر قوة مع الأجهزة الأمنية التونسية منذ عام 2012، وقدمت دعماً من خلال برامج واسعة النطاق للمساعدة في المعدات والتكوين. وفي عام 2015، قررت الشرطة الفيدرالية إنشاء مكتب في تونس لتطوير المشاريع، وفي سنة 2016، وقعت الحكومة الفيدرالية اتفاقاً أمنياً مع تونس. لتبدأ ألمانيا في دعم خفر السواحل بشكل أكثر نشاطاً في تونس، حيث زودته بالمعدات اللازمة لورشة القوارب المصممة لإصلاح سفن خفر السواحل في عام 2019.⁹²

من خلال المشاريع الألمانية التونسية التي تم تطويرها، نعثر على موقع ومركز مشترك للتنسيق الإقليمي للحرس الوطني وشرطة الحدود، وثلاثة مدارس للشرطة ومعدات متعددة التجهيزات (37 مركبة طرق وعرة - وهي سيارات قوية وتسمح باستعمالات متعددة مثل السيارات الحربية- ، 20 حافلة صغيرة، 5

⁹⁰ [La Tunisie: migration et l'externalisation des frontières de l'Union européenne - Migration Control](#)

⁹¹ Ibid.

⁹² من ليبيا إلى تونس: كيف يعمل الاتحاد الأوروبي على توسيع نطاق نظام الصد بالوكالة في وسط البحر الأبيض المتوسط، 2024. عبر موقع معلومات مراقبة الهجرة: من ليبيا إلى تونس: كيف يعمل الاتحاد الأوروبي على توسيع نطاق نظام الصد بالوكالة في وسط البحر الأبيض المتوسط - [Migration Control](#)

شاحنات، 2 قارب مطاطي، 26 مركبة تسير على جميع التضاريس – تعرف أيضا باسم الرباعي وهي دراجة نارية Quads-، سترات حماية، كاميرات حرارية Caméras thermique، معدات وأجهزة الرؤية الليلية، كاميرات رقمية، مجموعات حماية كهربائية، معدات معلوماتية، و 4 محطات إصلاح أجهزة بالبرمجيات الخ. كما قدمت الحكومة الألمانية أموالا لتحديث المعابر الحدودية بين تونس والجزائر ووفرت أنظمة إلكترونية متنقلة لمراقبة الحدود ومتابعة الحدود التونسية الليبية. وقد تم بالفعل شراء 5 أنظمة رادار متنقلة مزودة بكاميرات بعيدة المدى بقيمة 7 ملايين يورو في المرحلة الأولية للمشروع.⁹³ كما أعلنت المفوضية الأوروبية في سنة 2021 عن إنشاء "أكاديمية تدريب لخفر السواحل". بدأ المشروع الذي نفذته الشرطة الفيدرالية الألمانية والمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة⁹⁴ في جانفي 2023 ومن المفترض أن يستمر حتى جوان 2026، بمبلغ 13.5 مليون يورو. كما أعلن المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة أيضا، في 17 نوفمبر 2023، عن تدشين مركز التكوين المشترك بين الوكالات لإدارة الحدود (بنقطة).⁹⁵ كما تتعاون الحكومة الألمانية مع الولايات المتحدة لتكوين نظام مراقبة إلكتروني ثابت لهذه الحدود. وبالفعل فإن المراكز الحدودية في رأس الجدير والذهبية مجهزة بمثل هذه الأنظمة. كما تم إنشاء خندق بين رأس الجدير والذهبية مزود بالأسلاك الشائكة بطول 350 كيلومترا.⁹⁶

وعلى الجانب الفرنسي أعلن وزير الداخلية الفرنسي جيرار درامانان في سنة 2023 على مساعدة تونس بقيمة مالية تُقدَّر بـ 25.8 مليون يورو⁹⁷ وذلك بهدف الحصول على المعدات اللازمة للتدريب للشرطة التونسية وحرس الحدود بغاية وقف تدفق المهاجرين غير النظاميين. وفي السنة نفسها تعهد الاتحاد الأوروبي بتقديم مبلغ لتونس قيمته 150 مليون يورو وذلك في أعقاب مذكرة التفاهم يوم 16 جويلية 2023. وتلقت تونس في سبتمبر 2023 تحويلا أولا قيمته 67 مليون يورو. وبموجب مذكرة التفاهم، سُمّ الاتحاد الأوروبي أيضا قطع الخيار لخفر السواحل التونسي الذي يحتفظ بـ 6 قوارب قيد التشغيل.

في سبتمبر 2023، زار وفد تونسي مقر فرونتكس في بولندا⁹⁸، بمشاركة وزارات الداخلية والخارجية والدفاع. خلال هذه الزيارة، تم عقد جلسات إحاطة حول نظام المراقبة عبر الحدود. وفي نفس الفترة الزمنية، أكدت رئيسة المفوضية الأوروبية، أورسولا فون دير لاين، على الحاجة إلى "ترتيب عمل بين تونس وفرونتكس" و" تعزيز مراقبة الحدود في البحر والمراقبة الجوية".⁹⁹

⁹³ [La Tunisie: migration et l'externalisation des frontières de l'Union européenne - Migration Control](#)

⁹⁴ ICMPD : <https://www.icmpd.org/>

⁹⁵ من ليبيا إلى تونس...، مرجع سابق.

⁹⁶ [La Tunisie: migration et l'externalisation des frontières de l'Union européenne - Migration Control](#)

⁹⁷ Le Monde, La France octroie une aide à la Tunisie pour lutter contre l'immigration irrégulière, Le 19. 07. 2023. Online : https://www.lemonde.fr/afrrique/article/2023/06/19/la-france-octroie-une-aide-a-la-tunisie-pour-lutter-contre-l-immigration-irreguliere_6178323_3212.html

⁹⁸ <https://fragdenstaat.de/anfrage/besuch-einer-delegation-von-ministerien-aus-tunesien-bei-frontex/>

⁹⁹ من ليبيا إلى تونس...، مرجع سابق.

2.2 عمليات إدارة الحدود التي يدعمها الاتحاد الأوروبي في تونس: أمثلة للفهم

نشير منذ البداية إلى أنّ تونس منخرطة في العديد من البرامج المعنية بإدارة الحدود والتي يدعمها الاتحاد الأوروبي. ونظرا لتعدد هذه البرامج وتنوّعها، فإننا سنكتفي في هذا العنصر بتقديم بعض البرامج عمليات إدارة الحدود ذات الصلة بالمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، وبرنامج "إدارة الهجرة الأفضل" Meilleure gestion des migrations الذي يُموله الصندوق الائتماني للاتحاد الأوروبي، وبرنامج الشرطة الرابعة التابع للاتحاد الأوروبي المتوسطي والمشروع الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

يُعد المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (ICMPD)، ومقره في فيينا، لاعبار رئيسيا في تنفيذ المشاريع في عمليات إدارة الحدود. ويؤكد هذا المركز على موقعه الإلكتروني¹⁰⁶ على أنّه يعمل في أكثر من 90 دولة ويروج علنًا لخبرته في إدارة الحدود، ومنع الهجرة غير النظامية والاتجار بالبشر، والعودة وإعادة القبول. وتشكل المنظمة، التي تلعب دورًا محوريًا بين الصندوق الائتماني للاتحاد الأوروبي والاتحاد الأوروبي والحكومات الأوروبية وشركائها في بلدان ثالثة – مثل تونس - أحد الشركاء المنفذين الرئيسيين لمشاريع الاتحاد الأوروبي في المنطقة¹⁰⁷ التونسية.

"يعود تعاون المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة مع السلطات التونسية لسنة 2003 حين تم إطلاق حوار الهجرة العابرة في البحر الأبيض المتوسط بمشاركة تونس، إلا أنّ العلاقات بين تونس والمنظمة لم تتطور بشكل كبير إلا في سنة 2015".¹⁰⁸

المشروع الرئيسي الذي ينفذه المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة في تونس هو "برنامج إدارة الحدود في المغرب العربي (BMP-Maghreb)" وبحسب بيانات سنة 2020، يهدف المشروع، بتمويل قدره 55 مليون يورو، إلى مكافحة الهجرة غير النظامية في المغرب وتونس وتعزيز "قدرات إدارة الحدود" لدى السلطات المسؤولة في البلدين. ومن أصل 55 مليون يورو، تم تخصيص 20 مليون يورو لتونس - بما في ذلك 70% مخصصة لشراء المعدات وتعزيز البنية التحتية. وتعتبر وزارة الداخلية التونسية هي الشريك التونسي والأساسي في هذا المشروع. وعلى الجانب الأوروبي، يلعب وزير الداخلية الإيطالي أيضا دورًا رائدًا إلى جانب المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة.¹⁰⁹ وكما حرص هذا الأخير على تنفيذ "برنامج

¹⁰⁶ <https://www.icmpd.org/>

¹⁰⁷ [La Tunisie: migration et l'externalisation des frontières de l'Union européenne - Migration Control](#)

¹⁰⁸ سفيان فيليب ناصر، مرجع سابق، ص 43، 44.

¹⁰⁹ [La Tunisie: migration et l'externalisation des frontières de l'Union européenne - Migration Control](#)

الإدارة المتكاملة لإدارة الحدود" الممول من الخارجية الألمانية والذي يهدف إلى تعزيز تنفيذ "سياسة وطنية منسقة لإدارة الحدود المتكاملة" من خلال إنشاء مراكز تدريب بين أصحاب المصلحة في شمال وجنوب تونس. 110

وفي سياق إدارة الحدود تشارك تونس أيضاً في برنامج "إدارة الهجرة الأفضل" الذي يُموله الصندوق الائتماني للاتحاد الأوروبي، وفي برنامج "الشرطة الرابعة" التابع للاتحاد الأوروبي المتوسطي "يوروميد للشرطة 4" 111 (الذي يتضمن تبادل المعلومات مع اليوروبول¹¹² والمراقبة السيبرانية)، وكذلك المشروع الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة "تفكيك الشبكات الاجرامية في شمال إفريقيا". ويهدف هذا الأخير، إلى توسيع قدرات الاعتراض لدى سلطات مراقبة الحدود في المراكز الحدودية الرئيسية وفي المدن الرئيسية التي يعمل فيها المهربون - شبكات التهجير. 113

من خلال بعض الأمثلة، يتضح أنّ السياسات الأوروبية تعوّل على بعض المنظمات والمراكز من أجل تنفيذ مخططاتها والهادفة إلى تسييس الهجرة وإضفاء الطابع الأمني عليها، حيث أنّ عمليات إدارة الحدود تتم عبر منظمات وصناديق يمولها الاتحاد الأوروبي بغاية عسكرية الحدود في ظرفية تقبل فيها الدولة التونسية بلعب دور حراسة الحدود. وعلى غرار المنظمات يمكن أن نجادل أيضاً بأنّ المساعدات التنموية هي أحد أدوات الضغط لمزيد عملية تسييس الهجرة وأمننتها.

2.3 المساعدات التنموية كوسيلة لتشدّد الرقابة الحدودية

شئياً فشيئاً، أصبحت إدارة الهجرة من بلدان ثالثة شرطاً حقيقياً ومناسباً، ليس فقط في إنشاء اتفاقيات أمنية أو عن طريق منظمات وسيطة بين الاتحاد الأوروبي وتونس كما تم توضيحه سابقاً، ولكن أيضاً من خلال امتيازات المساعدات التنموية. فالتعاون التنموي هو ركيزة أخرى من ركائز السياسات الأوروبية الرامية إلى تصدير الحدود في منطقة البحر الأبيض المتوسط وإفريقيا.

وفي هذا السياق، فإن تحسين الظروف المعيشية لمواطني البلدان المعنية واللاجئين الذين يعيشون فيها من شأنه أن يشجعهم على البقاء وبالتالي منع محاولات الهجرة غير النظامية إلى أوروبا. فمع اعتماد البلدان

110 لمزيد القراءة حول أهداف واستراتيجيات المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة يمكن للقارئ العودة إلى: سفيان قليب ناصر، مرجع سابق.

111 [يوروميد للشرطة 4 - الاتحاد الأوروبي](#)

112 Europol وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون :

113 [La Tunisie: migration et l'externalisation des frontières de l'Union européenne - Migration Control](#)

الأفريقية على المساعدات الاقتصادية الأوروبية¹¹⁴، يبدو من الواضح أن الاتحاد الأوروبي قادر على التعامل، بطريقة معينة، مع شروط الهجرة في مجال مساعدات التنمية.¹¹⁵

في سنة 1998، تتضمن اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وتونس، أحكاماً تلزم الاتحاد الأوروبي بتعزيز فرص العمل للشباب وتحسين ظروف المعيشة في تونس لتشجيعهم على عدم مغادرة البلاد (الحد من ضغط الهجرة، لا سيما من خلال خلق فرص عمل وتطوير التدريب في المناطق التي يأتي منها المهاجرون وتحسين ظروف المعيشة في المناطق الفقيرة والمكتظة بالسكان).¹¹⁶ وهكذا تلعب برامج المساعدات التنموية في الحالة التونسية دوراً حاسماً في هذا الصدد، حيث أن معظم التونسيين الذين يهاجرون بطريقة غير نظامية إلى أوروبا يفعلون ذلك لأسباب اجتماعية واقتصادية. وهكذا فإن أوروبا تبتز المساعدات، إذ تطالب البلدان الواقعة على الحدود الجنوبية للاتحاد الأوروبي بلعب دور الحارس المتقدم، مقابل تقديم المساعدات إلى "البلدان التي تظهر استعداداً حقيقياً للوفاء بالتزاماتها".¹¹⁷

منذ سنة 2011، تم توسيع أنشطة المساعدات التنموية للاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء - وكذلك سويسرا والولايات المتحدة - على مستوى غير مسبوق. فعلى سبيل ثنّفذ الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون البرنامج العالمي للهجرة والتنمية في تونس والجزائر والمغرب ومصر، وتنسق أنشطتها بشكل وثيق مع هيئات سويسرية أخرى مثل أمانة الدولة للهجرة السويسرية¹¹⁸ ومنظمات دولية مثل البنك الدولي. وفي سنة 2017، وقعت أمانة الدولة للهجرة السويسرية شراكة مع تونس في مجال الهجرة¹¹⁹ تشمل برامج مساعدة العائدين ومشاريع لتعزيز إعادة إدماجهم، ومشاريع لتعزيز الحماية والدعم المقدم للمهاجرين المستضعفين، والمساعدة في تطوير قدرات الدولة على إدارة الهجرة وكسب التأييد لدعم اعتماد تشريع اللجوء في تونس. تحتفظ الوكالة الألمانية للتعاون الدولي بأحد أكبر مكاتبها في العالم في تونس. وفي سنة 2019، قامت الوكالة بزيادة عدد موظفيها وأنشطتها في البلاد بشكل كبير. أحد مشاريعها الرئيسية في تونس هو "مركز التوجيه وإعادة التدريب المهني"¹²⁰، الذي تم إنشاؤه بالتعاون مع الغرفة التونسية الألمانية للصناعة والتجارة¹²¹.

¹¹⁴ في الحالة التونسية: خاصة بعد تطبيق خطط الإصلاحات الهيكلية في التسعينيات وبعد سقوط المعسكر السوفياتي، والتي فرضت خصخصة قطاعات النشاط الاقتصادي الأكثر ربحية للدولة، وبالتالي حرمانها من مصدر مهم للسبولة.

¹¹⁵ Lorenzo Gabrielli , **Op.Cit.** P 165.

¹¹⁶ [La Tunisie: migration et l'externalisation des frontières de l'Union européenne - Migration Control](#)

¹¹⁷ Lorenzo Gabrielli , **Op.Cit.** P 165.

¹¹⁸ كتابة الدولة للهجرة السويسرية المعرفة باختصار SEM (Secrétariat d'Etat aux migrations). ويتحمل هذا الهيكل مسؤولية الأمور المتعلقة بالأجانب بشكل عام (التأشيرات، التجنيس الدخول أو حظر الدخول، والاعتراف أو عدم الاعتراف بمطالب اللجوء الخ)، ويتبع هذا الهيكل وزارة العدل والشرطة الاتحادية.

¹¹⁹ وقعت على هذه الاتفاقية سيمونيتا سوماروغا: سياسية سويسرية للحزب الديمقراطي الاجتماعي في سويسرا وعضو في المجلس الاتحادي السويسري والحكومة الاتحادية، وشغلت منصب نائب رئيس الاتحاد السويسري في سنة 2014، وفي سنة 2015 نجحت لدور الرئاسية. لقراءة نص الاتفاق يمكن للقرائ العودة إلى البيان الصحفي الصادر يوم 3-10-2017، بالموقع الرسمي للمجلس الفيدرالي السويسري:

[Simonetta Sommaruga en Tunisie : coopération étroite grâce au Partenariat migratoire](#)

¹²⁰ Centre d'orientation et de reconversion professionnelle » (CORP)

https://www.facebook.com/CORPTunisie/about?ref=page_internal

¹²¹ Chambre Tuniso- Allemande de l'industrie et du commerce.

وتهدف الوكالة الألمانية للتعاون الدولي من خلال هذا المركز إلى سد الفجوة بين العرض والطلب في سوق العمل التونسية. لا يتم دعم مركز التوجيه وإعادة التدريب المهني بتمويل ألماني فحسب، بل هو أيضاً جزء من مشروع خلق فرص العمل الذي يُموله الاتحاد الأوروبي وتنفذه المنظمة الدولية للهجرة.¹²²

من خلال ما سبق ذكره، يبدو أنّ المسار المتبع هو الذي رسمته وثيقة الرئاسة النمساوية لعام 1998 (المجلس، 1998)¹²³، التي تنص على أن التقدم في مجالات واتفاقيات العودة واتفاقيات إلى الوطن "يجب أن يكون بمثابة معيار مهم عند اتخاذ القرارات المتعلقة بمساعدات التنمية".¹²⁴

ورغم التحولات السياسية بعد 25 جويلية 2021، ورغم خطاب السيادة من قبل رئيس الجمهورية التونسية قيس سعيد والذي يؤكد على عدم الاقتراض من الخارج وفك التبعية للدوائر الامبريالية، إلا أنّ المساعدات التنموية ظلّت أداة ضغط وابتزاز في قضايا الهجرة، ولم يتمكن النظام السياسي الحاكم في تونس من القطع مع مسار وثيقة الرئاسة النمساوية. يتبيّن هذا من خلال بيان الشراكة بين تونس والاتحاد الأوروبي يوم 11 جوان 2023، أين تم التطرق إلى الهجرة في النقطة الثالثة بعد تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية وبعث شراكة في مجال الطاقة المستدامة والتنافسية.¹²⁵ ويتضح أيضاً من خلال مذكرة التفاهم بين تونس والاتحاد الأوروبي يوم 16 جويلية 2023، والتي تطرقت إلى الهجرة بعد أربعة عناصر: (1) الاستقرار الاقتصادي، (2) الاقتصاد والتجارة، (3) الانتقال الطاقوي الأخضر، (4) التقارب بين الشعوب، (5) الهجرة.

لهذه المساعدات التنموية عواقب وخيمة، فمذكرة التفاهم التونسية الأوروبية هي أداة لتعزيز العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة، وعنوان لهدر النظم البيئية في مسألة الانتقال الطاقوي الأخضر، ووسيلة لتعزيز شرعية استبدال النظام الحاكم وذلك من خلال تقوية أجهزة وزارة الداخلية التونسية،¹²⁶ وسبب من أسباب تعطل المشروع الديمقراطي بتونس.

بهذا المعنى فإنّ مشروعية الهجرة لا تضيف إلى المشروعية الديمقراطية فحسب، بل إنّ الأولى (مشروعية الهجرة) تنزل بالثانية (مشروعية الديمقراطية) إلى مستوى ثانوي إلى أن يُنسى، وخاصة في حالات الطوارئ المتعلقة بالهجرة. وبالتالي فإن النتيجة المباشرة ستكون المزيد من التدهور في النظام الديمقراطي

<https://tunesien.ahk.de/fr/>

¹²² [La Tunisie: migration et l'externalisation des frontières de l'Union européenne - Migration Control](#)

¹²³ European Union The Council ; from: Presidency, to: K4 Committee, Strategy on migration and migration policy. Brussels, 19 January 1999 (20.01) OR.d. (PDF).

¹²⁴ Lorenzo Gabrielli , **Op.Cit.** P 166.

¹²⁵ [بيان مشترك بين تونس والاتحاد الأوروبي | رئاسة الجمهورية التونسية](#)

¹²⁶ Khaled Tabbabi, **Le Mémorandum entre la Tunisie et l'Union Européenne : Vers un renforcement de la dépendance, de l'autoritarisme et de l'Europe forteresse ?**, ECRE, 2023.

وحماية حقوق الإنسان في بعض البلدان، وهو أمر من شأنه أن يزيد في أعداد المرشحين للهجرة نحو أوروبا مستقبلاً.¹²⁷

4.3 أي دور للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة؟

في حين أن تونس تفتقد حتى الآن لإطار تشريعي وطني للجوء، تُعتبر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المسؤولة عن إجراءات تحديد وضع اللاجئين وحماية الأشخاص المعترف بهم كلاجئين في تونس. وبدعم من الاتحاد الأوروبي، تلعب المفوضية دوراً هاماً في تطوير التشريعات الوطنية للجوء في تونس. فمُنذ عام 2015، وعبر المفوضية، قدمت سلسلة من البرامج الأوروبية الدعم للسلطات التونسية في اعتماد قانون خاص باللجوء. وكان آخر هذه البرامج، الذي تم تمويله بقيمة مليوني (02) يورو لتونس في إطار الصندوق الائتماني الأوروبي للطوارئ من أجل أفريقيا¹²⁸ في ديسمبر 2019. يخفي هذا البرنامج طموحات الاتحاد الأوروبي في السيطرة على الهجرة وراء خطاب الحماية، مشيراً على وجه الخصوص إلى هدف "الحد من خطر التحركات الخطيرة نحو أوروبا".¹²⁹

كما يتعاون الاتحاد الأوروبي مع المنظمة الدولية للهجرة في الاستعانة بتصدير سياسات العودة. في سنة 2017، استقادت تونس من برنامج صندوق المساعدة لحماية المهاجرين وإعادة إدماجهم (FFU)¹³⁰. ويهدف هذا المشروع، الذي تبلغ قيمته 2.5 مليون يورو وتنفذه المنظمة الدولية للهجرة، إلى تطوير سياسات العودة.¹³¹

في سنة 2019، أنقذت القاطرة المصرية البترولية "ماريدايف 601" 75 مهاجراً في البحر الأبيض المتوسط،¹³² ورفضت السلطات التونسية السماح لهم بالنزول في ميناء تونسي. وبعد ثلاثة أسابيع، سُمح أخيراً للسفينة بالرسو في ميناء جرجيس. ويبدو أنّ السلطات لم توافق إلا بعد أن قَبِلَ غالبية المهاجرين بالعودة الطوعية التي نظمتها المنظمة الدولية للهجرة. ولكن هل يمكن اعتبار عودة 32 بنغلاديشياً عودة طوعية حقاً؟ في وقت لاحق، أوضح أقارب الأشخاص المعنيين للصحف أنهم تعرضوا للتهديد بالحرمان من الطعام والرعاية الطبية إذا لم يقبلوا خيار العودة الطوعية.¹³³ وفي سنة 2024، لعبت المنظمة الدولية

¹²⁷ Lorenzo Gabrielli , **Op.Cit.** P 166.

¹²⁸ <https://south.euneighbours.eu/ar/publication/alswndwq-alaytmany-ala wrwby-lltwwary-mn-ajl-afryqya/>.

¹²⁹ Sophie-Anne Bisiaux, **Op.Cit.** P 28.

¹³⁰ Fonds d'aide pour la protection et la réintégration des migrants.

¹³¹ Sophie-Anne Bisiaux, **Op.Cit.** P 28.

¹³² جرجيس مرض الجرب في صفوف عدد من المهاجرين غير النظاميين وطاقم قاطرة ماريدايف 601 يطلق صيحة فرح. الصحيفة الإلكترونية آخر خبر أون لاين: <https://akherkhabaronline.tn/ar>

¹³³ [La Tunisie: migration et l'externalisation des frontières de l'Union européenne - Migration Control](https://www.migrationcontrol.org/en/la-tunisie-migration-et-l'externalisation-des-frontieres-de-l'union-europeenne)

للهجرة بتونس دورا في عمليات ترحيل المهاجرين العالقين في تونس ترحيلا قسريا تحت عنوان "العودة الطوعية". حيث أفادت الإدارة العامة للحرس الوطني في 11 ماي 2024، أنه في إطار "العودة الطوعية" تم تسجيل عودة قرابة 2500 مهاجر أجنبي من أفريقيا جنوب الصحراء نحو بلدانهم الأصلية منذ جانفي إلى مطلع ماي 2024.¹³⁴ وتأتي هذه العودة بعد حالات انتهاك وحرمان عاشها المهاجرون في تونس. فقد بيّنت دراسة تعالج وضع المهاجرين العالقين في تونس أنّ 77% من العيّنة المستجوبة قد تعرضوا لواحد أو أكثر من أشكال العنف في تونس، يصرّح 52.5% بأنّ إحساسهم بعدم الأمان هو الذي يدفعهم إلى مغادرة تونس، ويُقر 40.1% بأنهم لا يجدون مياه صالحة للشرب، و70% تقريبا يعرفون مهاجرين ليس لديهم ما يأكلون.¹³⁵

تزامنا مع عمليات إضفاء الطابع الأمني على الهجرة، أصبحت المنظمتان في خدمة سياسات الاتحاد الأوروبي والسلطات السياسية التونسية، وبل أكثر من ذلك ينسحب هذان الهيكلان من مَهَامَهُمَا الرئيسية أثناء الأزمات. فبعد حادثة صفاقس¹³⁶ يوم 3 جويلية 2023، وإقرار السلطة السياسية سجن المهاجرين وابعادهم إلى الحدود البرية التونسية الجزائرية أو الليبية، كانت استجابة هاتين المنظمتين شبه منعدمة وفقا لشهادات المهاجرين.¹³⁷

وهكذا يبدو أنّ السلطات الأوروبية قد نجحت، بالاعتماد على منظمتين تابعتين للأمم المتحدة تتخذان ستار الجهات الفاعلة في المجال الإنساني لتصدير السياسات الأوروبية لإدارة الهجرة في تونس، في جني فوائد الخلط بين نوعي الحماية والسيطرة (السيطرة على الحدود). كما يبدو أنّ سجل الحماية والفاعلين "الإنسانيين" أصبحوا الأدوات الجديدة لتصدير الحدود في نسختها الناعمة.¹³⁸

¹³⁴ <https://www.facebook.com/watch/?v=456152453543177>

¹³⁵ النتائج الأولية لدراسة ميدانية حول وضع المهاجرين في تونس، المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 23 جويلية 2024.

[النتائج الأولية لدراسة ميدانية حول وضع المهاجرين في تونس FTDES -](#)

¹³⁶ بسبب تنامي أصوات العنصرية المناهضة للمهاجرين سواء كان ذلك من قِبل نظام قيس سعيد أو الحزب القومي التونسي، اندلعت أحداث عنف في مدينة صفاقس ما بين المهاجرين ومواطني مدينة صفاقس، مما أسفر عن مقتل شاب أصيل صفاقس يوم 3 جويلية 2023.

¹³⁷ خالد طباطبي، وادي المغطى فضاء مفتوح للتغيب المضاعف: قصة مهاجرون عالقون ومنبوذون، المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 2023.

¹³⁸ Sophie-Anne Bisiaux, *Op.Cit.* P 29.

03 | نتائج السياسة الأوروبية التونسية في قضية الهجرة

1.3 المستفيدون

المستفيدون الرئيسيون والمباشرون من سياسة تصدير الحدود التي ينتهجها الاتحاد الأوروبي في تونس هم الشركات التي تزود تونس بمعدات وتكنولوجيا المراقبة. ومن بين هذه الشركات نعثر على شركة Cantiere Navale Vittoria¹³⁹ الإيطالية التي تزود زوارق الدوريات، وشركة Hensoldt¹⁴⁰ الألمانية المتخصصة في إنتاج الأجهزة البصرية الإلكترونية optroniques dispositifs وشركة MORPHO الفرنسية التي تنتج برمجيات مسحات بصمات الأصابع scanners d'empreintes digitales.¹⁴¹

ومن بين المستفيدين من هذه السياسات أيضاً المنظمات التي تنفذ مشاريع وبرامج تدريبية وأنشطة أخرى في تونس في مجالات التنمية والتعاون وإدارة الهجرة أو مراقبة الحدود، والتي توظف اليوم عددا مهما من الموظفين في تونس. كما أنّ السيطرة المتزايدة على الحدود البرية التونسية، تجعل من الممكن إبقائها مغلقة بشكل متزايد، وهو تطور له أيضاً عواقب وخيمة على التجارة النظامية وغير النظامية بين تونس والجزائر وليبيا المجاورتين، مما ييسر عملية التجارة والتبادل غير المتكافئ ما بين تونس والدول الأوروبية، حيث بإمكان هذه الأخيرة الهيمنة على السوق المحليّة وتعزيز مقاربة التبعية

¹³⁹ <https://www.vittoria.biz/en/c-842-fast-patrol-vessel-p270t/>

¹⁴⁰ <https://www.hensoldt.net/>

¹⁴¹ [La Tunisie : migration et l'externalisation des frontières de l'Union européenne - Migration Control](#)

2.3 الخاسرون

إنّ الخاسرون المباشرين من عملية تسييس الهجرة وأمنيتها هم المهاجرون والمجتمع التونسي ككل. فعبر التاريخ بيّنت كل التجارب بأنّ الاتفاقيات الأوروبية التونسية لم تنجح في تحقيق العدالة والمساواة، وفشلت في إيجاد مسارات تنقل آمنة، وتدفع باتجاه تعزيز المقاربة التعسفيّة. ويتضح هذا من خلال الايقافات والانتبعات العدلية التي يتعرض لها النشطاء التونسيون في قضايا الهجرة¹⁴²، ومن خلال الإجراءات غير الإنسانية التي اتخذت ضدّ المهاجرين العالقين في تونس بعد انعقاد مجلس الأمن القومي في 21 فيفري 2023، حيث نُقل مئات المهاجرين إلى المناطق الحدودية والعازلة ليتركوا للموت. أين صار المهاجرون عبارة عن لعبة بينك بونك (كرة الطاولة) على الحدود التونسية الجزائرية أو التونسية الليبية، وتمارسها السلطة السياسية في المنطقة بشكل منهجي. وجدير بالذكر أنه من الصعب التحقق من العدد المحدد للأشخاص الذين تم ترحيلهم، لكن وفقاً لتحقيق أجرته صحيفة لوموند¹⁴³ وتم نشره في 16 أكتوبر 2023، يتبيّن أن حوالي 3700 مهاجر تم ترحيلهم إلى ليبيا بين شهري جويلية وسبتمبر من نفس السنة، مع العلم أنه حتى اليوم، لا تزال عمليات الترحيل الجماعي مستمرة. ووفقاً لتصريح مسؤول من منظمة حكومية دولية كبرى لصحيفة الغارديان "نقلت السلطات التونسية أكثر من 4000 مهاجر في جويلية 2023 إلى مناطق عازلة عسكرية على الحدود مع ليبيا والجزائر".¹⁴⁴

تتأثر المجتمعات المحلية التي تعيش بالقرب من الحدود مع الجزائر وليبيا تأثراً شديداً. ففي مناطق مثل القصرين أو بن قردان من السهل جدّاً أن نعثر على عائلات بأكملها تمثل من التجارة الحدودية مصدر دخلها الرئيسي أو الوحيد، ولكن في سياق تشديد الرقابة الأمنية على الحدود البرية بتمويلات أوروبية بهدف وقف المهاجرين، وفي ظرفية عاشت فيها البلاد التونسية على وقع تدهور أمني بعد سنة 2011، وتزامنا مع تواصل الأزمة الليبية واشتدادها، أصبح هذا النشاط صعب المنال، وصارت أسر بأكملها في حالة هشاشة سوسيو اقتصادية.

لا تقف المعاناة عند المجتمعات الحدودية المحلية، بل يتأثر المجتمع الصيدي التونسي أيضاً تأثراً شديداً ومباشراً بسياسة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الحدود. فبعد سنة 2011 وجد البحارة أنفسهم في الخطوط الأمامية في عمليات الإنقاذ والتي تتزامن مع تجريم هذه الأفعال الإنسانية من قبل السلطات الأوروبية. ففي صيف 2018، وبعد أن أنقذ طاقم صيدي في جرجيس قارباً على متنه حوالي 14 مهاجراً غير نظامي

¹⁴² منال دربالي، بسبب نشاطها في مجال الهجرة: الجمعيات في مرمى السلطة، المفكرة القانونية: 10 مارس 2024. الرابط: بسبب نشاطها في مجال الهجرة: الجمعيات في مرمى السلطة | Legal Agenda

¹⁴³ [En Tunisie, les autorités continuent de chasser des migrants à la frontière algérienne](#)

¹⁴⁴ ['I had to drink my own urine to survive': Africans tell of being forced into the desert at Tunisia border | Migration | The Guardian](#)

وسحبوه إلى الشواطئ الإيطالية، تم إيقاف الطاقم الصيدي من قبل السلطات الإيطالية وسجنهم لمدة 22 يوماً.¹⁴⁵ وهكذا فإن التعزيزات الأمنية الأوروبية لمراقبة الحدود جرّمت عمليات الإنقاذ التي يُنفذها الصيادون، كما تنظر السياسات الهجرية الأوروبية إلى المجتمع الصيدي على أنه اليد الخفية في تنظيم مشاريع الهجرة غير النظامية. وفي ظرفية نجحت فيها النماذج الأوروبية في فرض مقارباتها على السلطة السياسية التونسية، صارت هذه الأخيرة تمارس نفس النموذج الأوروبي مرتكزة على قانون الهجرة لسنة 2004 والذي يجرم عمليات الإنقاذ¹⁴⁶. فقد بيّنت دراسة¹⁴⁷ بأنّ 93% من بحارة الصيد الساحلي المستجوبين في جرجيس قد شاركوا في عمليات الإنقاذ، ولكن بعد هذا الفعل الإنساني، ووفقا للعينة المستجوبة تعرّض 48.80% منهم إلى مضايقات من قبل الحرس البحري التونسي، وتنوعت أشكال هذه المضايقات بين الخطية المالية وحجز القارب والسجن والإيقاف والتنبيه الشفوي والامضاء على التزام بعدم انقاذ المهاجرين مرّة أخرى.

يُعتبر إضفاء الطابع الأمني على البلاد وعسكرتها بتمويلات وتجهيزات أوروبية في المناطق الحدودية والساحلية حيث تغادر القوارب باتجاه أوروبا، أحد العوامل المباشرة التي ساهمت في تهديد أرزاق التجار والصيادين.

كما تلعب سياسة الحدود التقييدية دورا بارزا في تدمير الموارد البشرية والمالية لعائلات المهاجرين غير النظاميين. حيث يتطلب المشروع الهجري استثمار مبالغ كبيرة من المال من جانب الأسر، ويستند هذا الاستثمار على المدخرات أو يؤدي إلى ممارسات مثل بيع الأراضي أو الممتلكات أو الماشية أو التداين من قبل مؤسسات اقتراض صغرى. وهكذا فإن "فقدان المهاجر هو مرادف لفقدان ثروة بشرية مُحتملة وخلل في توازن الأسرة... وأخيرا ومن خلال صور الموت والاختفاء المأساوي بسبب الحدود المغلقة، تتعرض عائلات المفقودين إلى الفجيرة والمعاناة النفسية".¹⁴⁸ ولعل الصور المأساوية وعمليات الدفن دون تحاليل جينية وانسحاب السلطة السياسية المحلية التي خلفتها حادثة جرجيس¹⁴⁹ في خريف 2022، أحد دلالات العواقب الوخيمة للسياسات الهجرية الأوروبية.

¹⁴⁵ Sophie- Anne Bisiaux, Marco, Jonville, « *Des pêcheurs pris dans un étou* », FTDES, Le 06/12/2019.

¹⁴⁶ [أمر عدد 1400 لسنة 2004 مؤرخ في 22 جوان 2004 يتعلق بنشر بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية - Tunisie - Legal Databases](#)

¹⁴⁷ خالد طباطي، الأبعاد المناخية والبيئية وتطور النوايا والمشاريع الهجرية: دراسة حالة الصيد الساحلي والحرفي بمنطقتي جرجيس وبوغرارة، تحرير ومراجعة: إيمان اللواتي، مؤسسة روزا لكسمبورغ، مكتب شمال إفريقيا، تونس، 2024، ص 62، 63.

¹⁴⁸ Wael Garnaoui, « *Externalisation des frontières européennes et politiques migratoires tunisiennes : une psychologie des impacts socio- politiques* », Confluences Méditerranée, Vol 2, N° 125, 2023, pp 107- 122, p 113, p 111, 112.

¹⁴⁹ خالد طباطي، جثث عانمة وأرواح هانمة: عبث الدفن ودولة الاحتقار. (مأساة شبه الجزيرة الجرجيسية)، المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 2022.

إذن فإن أحد النتائج الرئيسية والمباشرة للسياسات الهجرية الأوروبية هي إبادة حياة البشر وتحويل البحر المتوسط الذي كان فضاء تاريخيا واقتصاديا وحضاريا إلى مقبرة مائية جماعية. ففي عام 2014، لقي حوالي 27.000 شخص حتفهم في البحر الأبيض المتوسط¹⁵⁰. وحول السياسات الأوروبية التونسية، تفيد بيانات المُنْتَدَى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية¹⁵¹، تسجيل 440 فقيد ومفقود سنة 2021، و581 سنة 2022، و1300 سنة 2023.

بسبب عمليات تشديد الرقابة البحرية واعتراض المهاجرين غير النظاميين ومنع القوارب من مغادرة المياه التونسية جرت عديد الحوادث المميتة والانتهاكات الجسيمة في البحر الأبيض المتوسط. فعلى سبيل المثال في عام 2011، اصطدم زورق أمّني تونسي بقارب يحمل 120 شخصا بالقرب من الساحل التونسي، ولم ينجُ سوى 98 شخصا فقط تم إنقاذهم. وبعد حادثة مماثلة في عام 2017، تم انتشال ثماني جثث واعتبار 20 شخصا في عداد المفقودين.¹⁵² ورغم هذا ظلّت المقاربة الأمنية هي الأداة الوحيدة لوقف عمليات الهجرة غير النظامية، حيث تطوّرت عدد عمليات الاجتياز المحبّطة من 273 عملية سنة 2019، إلى 1069 سنة 2020، و1748 سنة 2021. كما اعترض الحرس البحري على الشواطئ التونسية حوالي 38372 مجتازا في سنة 2022 و48074 مجتازا سنة 2023.¹⁵³ وتكشف أرقام الإدارة العامة للحرس الوطني بتونس¹⁵⁴ أنّ عدد المهاجرين الذين تمّ اعتراضهم برّا وبحرا مع عدد الذين منعهم للدخول للتراب التونسي يبلغ حوالي 60.539 مهاجرا خلال الفترة الممتدة من 1 جانفي 2024 إلى 31 ماي 2024، مقابل 30.892 عملية إحباط في الفترة نفسها من سنة 2023. وبحسب بيانات السلطات الإيطالية فقد انخفض عدد الواصلين إلى إيطاليا بطريقة غير نظامية بنسبة 60.8% منذ بداية العام حتى شهر ماي 2024 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2023.

من خلال البيانات أعلاه، يمكن القول أنّه، لئن فشلَ الاتحاد الأوروبي في إنشاء "منصات إنزال وإيواء" في سنوات 2018 و2019، فإنّ نظام الحكم الحالي (بعد 25 جويلية 2021) قد نجح في إنشاء منصات اعتقال وذلك من خلال منع المهاجرين العالقين في تونس من خوض غمار المتوسط وسجنهم على الحدود البرية وفي الحقول أو "معتقلات الزيتون"¹⁵⁵ وذلك بدعم أوروبي.

إنّ الإدارة الاقتصادية والسياسية للشعوب من خلال عرضها للموت هي ظاهرة عالمية، حيث أن الحروب والإبادة الجماعية وأزمات اللاجئين والعمليات المعاصرة للتفجير والهجرة تكشف تزايد أعداد الجماعات

¹⁵⁰ ضد السياسات الأوروبية والتونسية المناهضة للمهاجرين السود والمهاجرات السوداوات - Nawaat

¹⁵¹ <https://ftdes.net/migration/>

¹⁵² <https://www.babelmed.net/fr/article/73080-tunisie-coute-que-coute-ne-pas-les-laisser-traverser>

¹⁵³ <https://ftdes.net/migration/>

¹⁵⁴ https://www.facebook.com/DGGN1956/posts/497124272647702/?_rdr

¹⁵⁵ نجلاء بن صالح، معتقلات حقول الزيتون في العمرة: هناك تُنفذ الجرائم خلسة ضدّ المهاجرين، موقع نواة، 15 فيفري 2024. الرابط:

الهشة المعرّضة بشكل مباشر وغير مباشر للموت. وللتعبير عن هذه المشهدية القاتلة، صاغ أشيل مبيمي¹⁵⁶ فكرة النيكرو بوليتيك¹⁵⁷، أو سياسية الموت التي تعتمد على حبس مجموعات سكانية بأكملها في أماكن جغرافية مسيجة شبيهة بالمعسكرات. ويرى مبيمي أن شكل المعسكر (مثل معسكر اللاجئيين) أصبح وسيلة سائدة لحكم السكان غير المرغوب فيهم. ويتم عزل هؤلاء في أماكن محفوفة بالمخاطر وعسكرية حتى يُمكن السيطرة عليهم ومضايقتهم واحتمال قتلهم. إنها "حالة دائمة من العيش في الألم". ومن خلال هذا المثال يمكن القول أنّ المهاجرين العالقين في صحراء تونس وحدودها وحقول زيتونها أصبحوا عرضة للموت الدائم.

ظلت السياسة الأوروبية سياسية عنصرية ودونية واستعمارية، ونجحت في تصدير النموذج الاستعماري القائم على قتل الأرواح البشرية إلى سلطات دول الجنوب. فالحكومة التونسية ما بعد 25 جويلية 2021، تستخدم سياسة كولونيالية عنصرية تُسهّم في تغذية بورصة الحقد والكراهية. فنزع الاستعمار "سيرورة تاريخية، لا تنتهي بمجرد الحصول على الاستقلال، فنزع الاستعمار يهدف إلى القضاء على عالم العنصرية والرأسمالية والإمبريالية، ذلك العالم المتوحش والقاسي والمنتج لعدم المساواة."¹⁵⁸

¹⁵⁶ Achille Mbembe : فيلسوف وعالم سياسية واستاذ جامعي كامبروني

¹⁵⁷ Pele Antonio, « Achille Mbembe : Necropolitics », 2020. Online :

<https://criticallegalthinking.com/2020/03/02/achille-mbembe-necropolitics/>

¹⁵⁸ حوار أجرته ألفة لموم مع فرنسواز فيرجيس، المفكرة القانونية، 24-05-2024.

<https://www.youtube.com/watch?v=MOaBgtjy8yw>

خاتمة

انطلقت الإشكالية المركزية لهذا المقال من رحم التساؤل عن كيفية تحويل ظاهرة الهجرة والتنقل إلى قضية أمنية، وعن عملية إدارة الحدود وتشديد الرقابة، والنتائج المحتملة للسياسات الهجرية الأوروبية التونسية. وقد توصل التحليل إلى الاستنتاجات السوسولوجية التالية:

إنّ عملية إضفاء الطابع الأمني على حركات الهجرة عموماً وعلى تنقلات المهاجرين من دول الجنوب نحو دول الشمال بشكل خاص، هي سيرورة منظومية ونسقيّة مُحكّمة. تُعتبر البنية الخطابية المناهضة للمهاجرين نقطة بداية تسييس الهجرة وأمننتها، فمنذ تسعينيات القرن الماضي تقريباً تُروج النخب السياسية في البلدان الأوروبية، وفي مرحلة ثانية في البلاد التونسية خاصة بعد 25 جويلية 2021 إلى سردية تعتبر فيها أنّ توافد المهاجرين مرادف لإبادة الهوية المحليّة وتساهم في تغيير التركيبة الديموغرافية وتهدد الحالة الصحيّة والبيئية للسكان الأصليين، وتربط العديد من النخب السياسية أيضاً الأعمال الإرهابية والإجرامية بالمهاجرين. وفي هذا السياق تشارك النخب الإعلامية بطريقة قصدية أو غير قصدية في عملية الأمننة، حيث يتم نشر العديد من المقالات أو إنتاج تقارير صحفية سمعية وبصرية أو تنظيم لقاءات تلفزيونية حوارية مناهضة للمهاجرين وتنتصر للتيارات السياسية المعادية للمهاجرين. وبحسب تجارب سياسية عديدة، يمكن اعتبار التيارات اليمينية أو التيارات الشعبوية اليمينية أبرز المرجعيات السياسية والفكرية التي تستخدم نموذج أمننة الهجرة.

وبعد أن تنجح الأنظمة الحاكمة في إنتاج رهاب المهاجرين في المجتمع الأوروبي أو التونسي، تشرع الحكومات المناهضة للمهاجرين في تحويل البنية الخطابية إلى ممارسة فعلية. حيث يتم عسكرة الحدود وتشديد الرقابة البحرية والبريّة بوسائل ومعدات أمنية، مدعومة بتمويلات دول الاتحاد الأوروبي.

يدعم الاتحاد الأوروبي السلطات التونسية ببعض المعدات الأمنية، أو توفير دورات تدريبية لقوات الحرس البحري والوطني والشرطة والقوات العسكرية، أو من خلال تقديم بعض المساعدات في ظرفية تعيش فيها البلاد التونسية على وقع أزمة سوسيو اقتصادية حتى تكون المساعدات التنموية أحد الحلول الأوروبية بغاية تصدير حدودها وعسكرتها.

ويتم تقديم هذه الدعائم عن طريق شراكات مباشرة ومُعلنة ما بين دول الاتحاد الأوروبي وخاصة إيطاليا وتونس، مثلاً ما بين وزارتي الداخلية، أو عن طريق المعونة التنموية، أو من خلال مراكز ومنظمات دولية

وأمنية أو صناديق أوروبية تسهر على تطبيق السياسات الأوروبية الهادفة إلى عزل الحدود وتعزيز عمليات الطرد والترحيل القسري وتحويل تونس إلى سلة للمهاجرين. وهنا دون أن ننسى أنّ هناك العديد من الاتفاقيات الثنائية غير معلنة على الساحة الإعلامية والسياسية.

في سياق قبلت فيها السلطات التونسية المتعاقبة تدريجيا بلعب دور حارس حدود دول الاتحاد الأوروبي، دفعت الجماعات السكانية المحلية في تونس ضريبة هذه السياسات الثنائية. فقد ساهمت هذه الاستراتيجية في تعزيز مقاربة التبعية والعلاقات الأوروبية التونسية أو الامريكية التونسية غير المتكافئة والتي من شأنها أن تساهم في تنامي الفقر والحرمان للمجتمع التونسي، هذا علاوة على تهديد أرزاق مجتمعات محلية عديدة خاصة في مناطق انطلاق الهجرة (صفاقس وخاصة جزيرة قرقنة، مدينين وخاصة جرجيس الخ)، أو المناطق الحدودية مثل القصيرين وبن قردان والتي لحقهم ضرر اقتصادي مباشر بسبب تشديد الرقابة الأمنية وإضفاء الطابع الأمني على البلاد التونسية. وساهمت السياسات الهجرية الأوروبية التونسية أيضا في الحد من حركية أغلب الفئات والطبقات التونسية بسبب نظام التأشيرات وبناء جدران العزل، وساهمت أيضا في تحوّل الشواطئ التونسية إلى مسرح للقصص الإنسانية، وتحويل البلاد التونسية إلى معسكر أو سجن يتم فيه نبذ المهاجرين.

إنّ عملية تصدير الحدود في السياسة الأوروبية التونسية وإضفاء الطابع الأمني على قضية الهجرة، يبدو أنّها ساهمت في مزيد تعميق الفقر في المجتمع التونسي، وتغيير البحر المتوسط من فضاء اقتصادي وحضاري وتجاري إلى مقبرة مائية، وتحويل الأراضي التونسية إلى معسكر لسجن المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء. وهكذا فإنّ عسكرة الحدود قد أبادت تاريخاً وحضارة وثقافة بين أمتين: التونسية الأوروبية. كما أنّ عملية الأمننة وتصدير الحدود ليست سوى شكل من أشكال الاستعمار الجديد وتكريس تفوّق دول الشمال على حساب دول الجنوب حتّى وإن كان الثمن قتل طموح المهاجرين وسكان دول الجنوب عموما والتحكم في مصيرهم.

القائمة البيبليوغرافية

▪ باللغة العربية

- أسماء شوفي، مريم شوفي، الهجرة كمعطى أمني اجتماعي: ضرورة أمنة الهجرة في ظل صدام الحضارات، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 18، 2018، ص 47، 59.
- توفيق بوسني، أمنة الهجرة غير الشرعية في سياسات الاتحاد الأوروبي، المعهد المصري للدراسات، دراسات سياسية، 2021.
- حسام الدين فياض، سوسيولوجيا خطاب الكراهية: عوامل صناعة الكراهية وآليات المواجهة، مؤسسة مؤمنون بلا حدود، 2019.
- خالد طبابي، وادي المعطى فضاء مفتوح للتغيب المضاعف: قصة مهاجرون عالقون ومنبوذون، المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 2023.
- خالد طبابي، الأبعاد المناخية والبيئية وتطور النوايا والمشاريع الهجرية: دراسة حالة الصيد الساحلي والحرفي بمنطقتي جرجيس وبوغرارة، تحرير ومراجعة: إيمان اللواتي، مؤسسة روزا لكسمبورغ، مكتب شمال إفريقيا، تونس، 2024.
- سفيان بوسنان، الهجرة غير الشرعية والاتحاد الأوروبي: قراءة في أمنة الظاهرة، مجلة العلوم السياسية، العدد 55، 2018، ص 205 – 228.
- سفيان فيليب ناصر، فك ترميز المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة. كيف تقوم منظمة فيينا بالتنسيق والتسيير من أجل نشر نظام مراقبة الحدود التقييدي متعدد الأطراف في تونس وخارجها، المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 2021.
- فاطمة حموت، أمنة الهجرة غير الشرعية في المنطقة المتوسطية: المفهوم والنظرية وقضية الراهن، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 22، 2019.
- المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية، ملخص دراسة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، أكتوبر 2017.
- مرسي مشري، أمنة الهجرة غير الشرعية في السياسات الأوروبية: الدوافع والانعكاسات، مجلة سياسات عربية، العدد 15، تموز/ يوليو، 2015، ص 61-72.
- منظمة العفو الدولية، تونس: الخطاب العنصري للرئيس يُحرّض على موجة عنف ضد الأفارقة السود، 10 مارس 2023.
- هاشم ميرغني، اللغة بوصفها أيديولوجيا مقارنة لمفهوم التنوع الكلامي عند باختين"، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 185، مارس 2022، ص 103-138.

وائل القرناوي، سياسات التأشيرة وصدّات منع التنقل، ترجمة: سمر الرغندي، مؤسسة روزا لكسمبورغ، مكتب شمال إفريقيا، تونس، 2024.

يوسف كريم، تحولات الهجرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط: حالة المغرب نموذجاً، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، 2021.

▪ في غير اللغة العربية

Anastassia Tsoukala, « *Le traitement médiatique de la criminalité étrangère en Europe* », *Déviance et société*, Vol 26, 2002, pp 61- 82.

J.Koehler et al, « *La migration et la crise économique dans l'Union européenne : implications au niveau de la politique* », IOM, Independent Network of Labour Migration and Integration Experts, p 4, 5. Sans mentionner la date de publication.

Khaled Tabbabi, **Le Mémorandum entre la Tunisie et l'Union Européenne : Vers un renforcement de la dépendance, de l'autoritarisme et de l'Europe forteresse ?**, ECRE, 2023.

Lorenzo Gabrielli « *Les enjeux de la sécurisation de la question migratoire dans les relations de l'Union européenne avec l'Afrique. Un essai d'analyse* ». *Politique européenne*, vol 2, n° 22, 2007, pp 149 – 173.

Maram Tebini, **Crispation anti-migrants Subsahariennes en Tunisie : discours et violences**, FTDES, 2023.

Mohamed Limam, « **Sur un pont aux Ânes ; La coopération entre l'UE et la Tunisie en matière migratoire** », *La gestion de la question migratoire en Tunisie : Enjeux et défis*, Fondation Rosa Luxemburg, 2020.

Myriam Aït-Aoudia, Mounia Bennani-Chraïbi, Jean-Gabriel Contamin, « *Contribution à une histoire sociale de la conception lagroyenne de la politisation* », *Critique internationale*, vol 3, n° 48, 2010, pp 207 - 220, p 216.

Philippe Bourbeau, « *Politisation et sécurisation des migrations internationales : une relation à définir* », *Critique internationale*, vol 4 n° 61, 2013, pp 127 – 145.

Ridha Boukrra, « **Populisme et crise de la démocratie** », In Hamdi Ounaina, (Eds), *L'histoire sociale de la sociologie*, Tunis, Sfax, Med Ali Edition, 2021.

Riadh Ben Khalifa, Mehdi Mabrouk, « **Discours sur l'immigration subsaharienne en Tunisie : le grand malentendu** », *Dans Confluences Méditerranée*, Vol 2, n° 125, L'Harmattan, 2023, pp 91 – 106.

Sophie- Anne Bisiaux, Marco, Jonville, « *Des pêcheurs pris dans un étau* », FTDES, Le 06/12/2019.

Sophie-Anne Bisiaux, « *La Tunisie, terre d'accueil... des politiques européennes* », Dans Plein droit 2020/2 n° 125, pp 27-30.

Sveta Klimova « *Speech Act Theory and Protest Discourse : Normative Claims in the Communicative Repertoire of Three Russian Movements* », Culture, Social Movements, and Protest, In Hank Johnston, Routledge, London and New york, 2016, pp 105-134.

Vincent Geisser, « *Militariser la gestion des flux migratoires : Giorgia Meloni, pestiférée ou bonne élève de la classe européenne ?* », Migrations Société, Vol 34, n° 190, 2022, pp 3- 12.

Wael Garnaoui, « **Externalisation des frontières européennes et politiques migratoires tunisiennes : une psychologie des impacts socio- politiques** », Confluences Méditerranée, Vol 2, N° 125, 2023, pp 107- 122.

